



الرئيس	السيد لافروف/السيد نيينزيا . . . . .	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور . . . . .	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا . . . . .	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة . . . . .	السيد المرر
	البرازيل . . . . .	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا . . . . .	السيدة بايرسفييل
	الصين . . . . .	السيد جانغ جون
	غابون . . . . .	السيد إيمونغولت
	غانا . . . . .	السيد موبوا
	فرنسا . . . . .	السيد دو ريفيير
	مالطة . . . . .	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . .	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق . . . . .	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . .	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان . . . . .	السيد إيتشيكاني

## جدول الأعمال

## صون السلام والأمن الدوليين

كفالة فعالية تعددية الأطراف عن طريق الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 3 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى

الأمم المتحدة (S/2023/244)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## صون السلام والأمن الدوليين

### كفالة فعالية تعددية الأطراف عن طريق الدفاع عن مبادئ

### ميثاق الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 3 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى الأمين

العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

(S/2023/244)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلي إثيوبيا، أذربيجان، أرمينيا، أستراليا،

إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، بنغلاديش،

بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، الجمهورية العربية السورية،

جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا،

سري لانكا، سنغافورة، سيراليون، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية،

فييت نام، كندا، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب،

المكسيك، نيبال، والهند إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو أيضا

سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم

المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/244،

التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 3 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى

الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة،

يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش،

الذي أعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ملاحظاتي ببضع

كلمات عن السودان، حيث تستمر الحالة في التدهور. منذ بدء القتال

في 15 نيسان/أبريل، قتل مئات الأشخاص وجرح الآلاف. يجب أن

يتوقف العنف. فالعنف يهدد باندلاع صراع كارثي داخل السودان يمكن

أن يجتاح المنطقة بأسرها وخارجها.

وأدين بشدة القصف العشوائي للمناطق المدنية، بما في ذلك

مرافق الرعاية الصحية. وأدعو الأطراف إلى وقف العمليات القتالية في

المناطق المكتظة بالسكان والسماح بعمليات المعونة الإنسانية من دون

عوائق. ويجب أن يتمكن المدنيون من الحصول على الغذاء والماء

والإمدادات الأساسية الأخرى والإجلاء من مناطق القتال.

وأنا على اتصال مستمر بأطراف النزاع ودعوتها إلى تهدئة

التوترات والعودة إلى طاولة المفاوضات. وسواصل جهودنا مع شركائنا

لضمان وقف دائم للقتال في أقرب وقت ممكن.

وبالعمل مع المنظمات الإنسانية في الميدان، نعيد تشكيل

وجودنا في السودان لتمكيننا من مواصلة دعم الشعب السوداني. وأقول

بوضوح: الأمم المتحدة لن تغادر السودان. والتزامنا هو تجاه الشعب

السوداني، دعما لرغباته في تحقيق مستقبل سلمي وآمن. ونحن نقف

إلى جانبه في هذا الوقت العصيب.

وقد أذنت بالنقل المؤقت، داخل السودان وخارجه على حد

سواء، لبعض موظفي الأمم المتحدة، وكثير منهم مع أسرهم. وأدعو

جميع أعضاء مجلس الأمن إلى ممارسة أقصى قدر من الضغط على

الأطراف لإنهاء العنف واستعادة النظام والعودة إلى مسار الانتقال

الديمقراطي. ويجب علينا جميعا أن نفعل كل ما في وسعنا لانتشال

السودان من حافة الهاوية.

أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد جلسة مجلس

الأمن اليوم بشأن المسألة المهمة المتمثلة في فعالية تعددية الأطراف.

فالتعاون المتعدد الأطراف هو القلب النابض للأمم المتحدة، وسبب

وجودها ورؤيتها التي تسترشد بها. لقد مثل إنشاء الأمم المتحدة في

عام 1945 أفضل محاولة للبشرية لمنع أي تكرار لأهوال الحربين

الواعدة في اليمن وليبيا، فقد فر أكثر من 100 مليون شخص من ديارهم هرباً من العنف والنزاع والاضطهاد في جميع أنحاء العالم.

هناك حاجة ماسة إلى استجابات فعالة متعددة الأطراف لمنع نشوب النزاعات وحلها، وإدارة حالة عدم اليقين الاقتصادي، وإنقاذ أهداف التنمية المستدامة، والتصدي للتحديات التي تواجه المعايير العالمية لمكافحة استخدام الأسلحة النووية وامتلاكها. إننا نشهد أزمة مناخية متفاقمة، وتفاوتات متزايدة، وتهديداً متزايداً من الإرهاب، ومقاومة عالمية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وتطويراً غير منظم للتكنولوجيات الخطرة. ولا يمكن التصدي لجميع تلك التحديات العالمية إلا من خلال احترام القانون الدولي، والتقييد بالالتزامات العالمية، واعتماد الأطر المناسبة للحكم المتعدد الأطراف.

وعلى الرغم من صعوبة العام الماضي، يثلج صدري أن الدول الأعضاء أحرزت تقدماً في عدة مجالات حاسمة. وتم وضع الصيغة النهائية لمعاهدة ملزمة بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام. وحقق المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المعقود في شرم الشيخ، تقدماً كبيراً في معالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ. واعترفت الجمعية العامة بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وتلك التطورات مهمة، ويمكن أن تكون آثارها بعيدة المدى.

إن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومذكرة التفاهم لتيسير تصدير الأغذية والأسمدة الروسية لمثالان مقنعان على أهمية التعاون المتعدد الأطراف الذي تيسره الأمم المتحدة. إنهما تبياناً بوضوح أن هذا التعاون ضروري لتحقيق قدر أكبر من الأمن والرخاء للجميع، وأحث على مواصلة تنفيذهما.

لكننا بحاجة إلى القيام بعمل أفضل، وقطع المزيد من الأشواط والعمل بشكل أسرع. ويجب أن يبدأ ذلك بإعادة امتثال البلدان لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ووضع حقوق الإنسان وكرامته في المقام الأول، وإعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والأزمات. والمبادئ المكرسة في الميثاق والمعززة في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة

العالميتين ومحركة لليهود. وعلى مدى السنوات الـ 78 الماضية، صمد النظام المتعدد الأطراف وحقق بعض النجاحات الملحوظة.

وأدت الأدوات والآليات التي أنشأها ميثاق الأمم المتحدة دورها في تقادي نشوب حرب عالمية ثالثة. وساعدت عملية صنع السلام والدبلوماسية الوقائية التي تقوم بها الأمم المتحدة على إنهاء النزاعات في جميع أنحاء العالم. وقد ساعدت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المجتمعات على الابتعاد عن النزاعات، وربما أنقذت ملايين الأرواح. وأعانت جهودنا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار على حصر الأسلحة النووية في حفنة من الدول. لقد كانت الأمم المتحدة محورية في عملية إنهاء الاستعمار واستقلال 80 مستعمرة سابقة أصبحت اليوم أعضاء في الأمم المتحدة. وقد ساعدنا على النهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وأسهمنا في الحد من الفقر والجوع، والقضاء على الأمراض، وبناء الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية واحترامها. إن النظام الإنساني العالمي الذي تتسفه الأمم المتحدة ينقذ ملايين الأرواح كل عام. ويجري تجريب الحلول المتعددة الأطراف للمشاكل العالمية، من طبقة الأوزون إلى القضاء على شلل الأطفال، واختبارها وإثبات نجاحها.

وما كان لأي من ذلك التقدم أن يتحقق بدون وقوف البلدان معا كآصرة بشرية متعددة الأطراف، مما يجعل الحالة الراهنة أكثر خطورة. إننا نواجه أزمات متشابكة وغير مسبوقه، ولكن النظام المتعدد الأطراف يتعرض لضغوط أكبر من أي وقت مضى منذ إنشاء الأمم المتحدة. وبلغت التوترات بين الدول الكبرى أعلى مستوياتها التاريخية، وكذلك مخاطر النزاع من خلال عارضة ما أو سوء التقدير.

يتسبب غزو روسيا لأوكرانيا، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، في معاناة ودمار هائلين للبلد وشعبه ويقام الاضطراب الاقتصادي العالمي الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا. وفي أماكن أخرى، تشتعل النزاعات، من ميانمار إلى الساحل، ومن الصومال إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وسواها. وتهدد الحالة في السودان الآن بزعة استقرار المنطقة بأسرها. في حين أن هناك بعض التطورات

النقلات المفضية إلى التحول للتصدي لتحديات السلام والأمن، وتزايد التفاوتات الاقتصادية، وأزمة الكوكب الثلاثة المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، واتساع الفجوة الرقمية. وأمل أن يسهم تقريره إسهاما كبيرا في تفكيرنا الجماعي في الفترة المفضية إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيعقد في العام المقبل. وإنني أعول على مشاركة الأعضاء ودعمهم في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة.

لقد تم إنشاء مؤسستنا للأزمات. وتغلّبت الأمم المتحدة طوال تاريخها على نزاعات تبدو مستعصية على الحل وانقسامات عميقة. ويجب أن نجد سبيلا للمضي قدما وأن نعمل الآن، كما فعلنا من قبل، لوقف الانزلاق نحو الفوضى والنزاع. لقد حان الوقت لتعميق التعاون وتعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد حلول مشتركة للتحديات المشتركة. وتقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما أولئك الذين يتمتعون بامتياز العضوية الدائمة، مسؤولية خاصة عن إنجاح تعددية الأطراف، بدلا من الإسهام في تمزيقها.

والتنافس بين الدول أمر لا مفر منه، ولكن لا ينبغي لذلك أن يستبعد التعاون عندما تكون المصالح المشتركة والصالح العام على المحك. وعندما تتصاعد المنافسة إلى مواجهة، فإن النظام المتعدد الأطراف، القائم على الميثاق والقانون الدولي، هو أكثر الوسائل فعالية لإدارة النزاعات سلميا. يجب أن نتعاون. ولا بد أن نكيف المؤسسات المتعددة، الأطراف وأن نعزز الثقة حيثما تشتد الحاجة إليها. إن إلحاح التحديات العالمية يتطلب اتخاذ إجراءات جريئة وسريعة.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أشكر الأمين العام على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الاتحاد الروسي.

من الرمزي أن نعقد جلستنا في اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية، الذي أدرج كتاريخ مهم في التقويم من خلال قرار الجمعية العامة 127/73، الذي اعتمد في 12 كانون الأول/ديسمبر 2018. بعد أسبوعين، سنحتفل بالذكرى السنوية الثامنة والسبعين للنصر في الحرب العالمية الثانية. إن هزيمة ألمانيا النازية، وهي نصر بالغ الأهمية أسهم فيه بلدي بشكل حاسم، إلى جانب الحلفاء، أتاحت

بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة - احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والقضاء على جميع أشكال التمييز، والتسوية السلمية للمنازعات - هي متاريس ضد عدم اليقين والتشردم. وهي أساس كل تعاون دولي لإنهاء النزاعات وإنقاذ الأرواح وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

ثانياً، أحدث الدول الأعضاء على استخدام المجموعة الكاملة من الأدوات الدبلوماسية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة للحل السلمي للنزاعات. ويشمل ذلك استخدام مساعي الحميدة للمساعدة في حل النزاعات وتأمين السلام.

ثالثاً، يجب أن تشمل تعددية الأطراف الفعالة التزاما بالتصدي للتحديات الجديدة والناشئة وسد الثغرات في الحوكمة العالمية لتحقيق وعد الميثاق في القرن الحادي والعشرين. وتلك هي القوة الدافعة وراء تقريرنا عن خطتنا المشتركة (A/75/982)، بما في ذلك الخطة الجديدة المقترحة للسلام، التي ستقدم رؤية موحدة تركز على الثقة والعالمية والتضامن. وستعالج جميع أشكال التهديدات ومجالاتها، مع إلقاء نظرة شاملة على سلسلة السلام، من المنع وصنع السلام وحفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية المستدامة. وستؤكد على العمل الوقائي بوصفه أولوية على جميع المستويات. وتتوخى خطتنا المشتركة تعددية أطراف أكثر شمولاً للجميع، مع إفساح المجال لإسهامات جميع البلدان والمجتمعات، وأكثر تشابكاً، مع روابط قوية فيما بين أسرة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والتكتلات التجارية، وغيرها.

وتتصدر الدول الأعضاء جهود تكييف الهيئات الحكومية الدولية لتلبية الاحتياجات المتغيرة. وتقر الغالبية الآن بأن مجلس الأمن نفسه سيستفيد من الإصلاحات التي تعكس الواقع الجيوسياسي اليوم. وينطبق الشيء نفسه على مؤسسات بريتون وودز؛ فهي لا تجسد واقع الاقتصاد العالمي اليوم. وقد حدد المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة، الذي عينته في العام الماضي، عددا من

ولطالما وجد زملاؤنا الغربيون أن من غير الملائم التوصل إلى اتفاق في المحافل العالمية، مثل الأمم المتحدة. ومن أجل تبرير استراتيجية تقويض تعددية الأطراف أيديولوجياً، أدخلوا موضوع وحدة الديمقراطيات في مواجهة الأنظمة الاستبدادية. وبالإضافة إلى ما يسمى مؤتمرات القمة من أجل الديمقراطية، حيث تحدد قوة مهيمنة نصبت نفسها التكوين، يجري إنشاء أندية أخرى للمختارين في التقاف على الأمم المتحدة - مؤتمر القمة من أجل الديمقراطية، الائتلاف من أجل تعددية الأطراف، الشراكة العالمية بشأن الذكاء الاصطناعي، الائتلاف العالمي من أجل حرية وسائط الإعلام، نداء باريس من أجل الثقة والأمن في الفضاء السيبراني - كل هذه المشاريع غير الجامعة وغيرها وضعت لتقويض المفاوضات بشأن المواضيع ذات الأهمية تحت رعاية الأمم المتحدة، لفرض مفاهيم وحلول غير توفيقية تخدم الغرب. أولاً، تتخذ مجموعة ضيقة من القلة المختارة قرارات خلف أبواب مغلقة، ثم تقدم هذه الترتيبات كموقف للمجتمع الدولي. دعونا نسمي الأشياء بأسمائها. لم يسمح أحد للأقلية الغربية بالتحدث باسم البشرية جمعاء. يجب أن نكون متحضرين وأن نحترم جميع أعضاء المجتمع الدولي. فمن خلال فرض ما يسمى بالنظام القائم على القواعد، يرفض رعاته بكل صلف المبدأ الأساسي المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وهو المساواة في السيادة بين الدول. وكان جوهر عقدة الاستثنائية هو البيان الرباني للسيد جوزيب بوريل فونتينليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، الذي يشبه أوروبا بالستان فيما بقية العالم في معظمها غابة. وأقتبس أيضاً من الإعلان المشترك لمنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي المؤرخ 10 كانون الثاني/يناير، ما يلي:

”نحن [الغرب المتحد] سنواصل تعبئة مجموعة الأدوات المشتركة المتاحة لنا، سواء كانت سياسية أو اقتصادية“ -  
وأشدد - ”أو عسكرية، لتحقيق أهدافنا المشتركة لصالح مواطنينا البالغ عددهم بليون نسمة.“

لقد شرع الغرب الجماعي في إعادة تشكيل تعددية الأطراف على المستوى الإقليمي بما يخدم مصالحه. ومؤخراً، دعت الولايات

المجال لنا لإرساء الأساس للنظام الدولي بعد الحرب. وكان أساسه القانوني ميثاق الأمم المتحدة، واضطلعت منظمنا نفسها، التي تجسد تعددية الأطراف الحقيقية، دور مركزي وتنسيقي في السياسة العالمية. وعلى مدى حوالي 80 عاماً من عمر الأمم المتحدة، ما برحت تضطلع بأعظم مهمة كلفها بها الآباء المؤسسون. ولعدة عقود، كان التفاهم الأساسي فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بشأن سيادة مقاصد ومبادئ الميثاق يكفل الأمن العالمي، ومن ثم يهيئ الظروف لتعاون متعدد الأطراف حقا تحكمه قواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً. وتمر المنظومة التي تركز على الأمم المتحدة حالياً بأزمة عميقة يكمن سببها الجذري في رغبة بعض أعضائها في الاستعاضة عن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بنظام معين يستند إلى قواعد. لم يطلع أحد على تلك القواعد. ولم تكن موضوع مفاوضات دولية شفافة. لقد اخترعت وطبقت بهدف التصدي للعمليات الطبيعية لإنشاء مراكز إنمائية مستقلة جديدة، وهو المظهر الموضوعي لتعددية الأطراف. وكانت هناك محاولات لردعها بتدابير أحادية غير مشروعة، بما في ذلك قطع إمكانية الوصول إلى التقنيات الحديثة والخدمات المالية، والإقصاء من سلاسل الإمداد، ومصادرة الممتلكات، وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية لدى المنافسين، والتلاعب بالمعايير والإجراءات المتفق عليها عالمياً. ونتيجة لذلك، تجزأت التجارة العالمية، وانهارت آليات السوق، وشُلت منظمة التجارة العالمية، وتحول صندوق النقد الدولي الآن بوضوح وبالكامل إلى أداة لتحقيق أهداف الولايات المتحدة وحلفائها، بما في ذلك أهدافهم العسكرية.

وفي محاولة يائسة لتأكيد تفوقها بمعاقبة من يعصونها، سلكت الولايات المتحدة طريق تدمير العولمة، التي طالما امتدحتها لسنوات باعتبارها خير البشرية في نهاية المطاف، مبقية على النظام المتعدد الأطراف للاقتصاد العالمي. وقد درجت واشنطن ومرؤوسيهما الغربيين على تطبيق هذه القواعد في كل مرة يحتاجون فيها إلى تبرير التدابير غير المشروعة المتخذة ضد أولئك الذين يبنون سياساتهم بحسب القانون الدولي ويرفضون الانحياز إلى المصلحة الذاتية لما يعرف بالبلبون الذهبي. وأولئك الذين لا يوافقون يتم إدراجهم في القائمة السوداء عملاً بمبدأ ”من ليس معنا فهو ضدنا“.

الصين الشعبية وعزل روسيا. هذه هي الطريقة التي ينظر بها الزملاء الغربيون إلى تعددية الأطراف الفعالة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

بعد انهيار منظمة معاهدة وارسو وخروج الاتحاد السوفياتي من المشهد السياسي، لاح الأمل في النهوض بمبادئ تعددية أطراف حقيقية بدون أي خطوط فاصلة في الفضاء الأوروبي الأطلسي. ولكن بدلا من إطلاق العنان لإمكانات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أساس جماعي متساو، لم تحافظ الدول الغربية على منظمة حلف شمال الأطلسي فحسب، بل شرعت - خلافا لتعهداتها الرسمية - في الاستيلاء بشكل سافر على مناطق مجاورة، بما في ذلك مناطق كانت توجد فيها دائما مصالح روسية حيوية وستظل موجودة. وكما أبلغ وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك جيم بيكر الرئيس جورج بوش الأب، فإن التهديد الرئيسي لحلف شمال الأطلسي يتمثل في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأود أن أضيف أن الأمم المتحدة حاليا والمقتضيات المتضمنة في ميثاقها يشكلان أيضا تهديدا لطموحات واشنطن على صعيد العالم.

وما فتئت روسيا تحاول جاهدة التوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف ذات منفعة متبادلة على أساس مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة، الذي أعلن عنه رسميا على أعلى مستوى في الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعامي 1999 و 2010. وهناك، يذكر صراحة وبشكل لا لبس فيه أنه لا ينبغي لأي دولة أن تعزز أمنها على حساب أمن الدول الأخرى، ولا يمكن إعطاء أي دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة المسؤولية الرئيسية عن صون السلام في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو اعتبار أي جزء من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مجال نفوذها.

وقد تجاهلت منظمة حلف شمال الأطلسي تلك الالتزامات التي تعهد بها رؤساء ورؤساء وزراء الدول الأعضاء فيها وفعلت العكس، معلنة حقها في اتخاذ أي إجراء تعسفي. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك القصف غير القانوني ليوغوسلافيا في عام 1999، بما في ذلك استخدام اليورانيوم المستنفذ، الذي تسبب فيما بعد في زيادة حالات

المتحدة إلى إحياء مبدأ مونرو وطالبت بلدان أمريكا اللاتينية بالحد من علاقاتها مع الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية. غير أن تلك السياسة ووجهت بتصميم بلدان المنطقة على تعزيز هياكلها المتعددة الأطراف، وفي المقام الأول، جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدفاع عن حقها المشروع في تأكيد ذاتها كدعامة لعالم متعدد الأقطاب. وروسيا تؤيد تماما تلك التطلعات المشروعة.

وتكرس الولايات المتحدة وحلفاؤها الآن جهودا كبيرة لتقويض تعددية الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث يتطور النظام الناجح المفتوح للتعاون في المسائل الاقتصادية والأمن منذ عقود حول رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). وقد سمح ذلك النظام بوضع نهج توافقية مقبولة لكل من الدول العشر الأعضاء في الرابطة وشركائها في الحوار، بما في ذلك روسيا والصين والولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا وجمهورية كوريا، مما يكفل تعددية أطراف جامعة حقا. ومن خلال ما يسمى باستراتيجيتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، اعتمدت واشنطن سياسة تدمير تلك البنية الراسخة القائمة على التوافق.

وفي قمته المعقودة في مدريد في العام الماضي، فإن الناتو الذي حاول دائما إقناع الجميع بسلمية تصرفاته والطابع الدفاعي الخالص لبرامجه العسكرية، تحدث عن المسؤولية العالمية، وعدم قابلية الأمن للتجزئة في المنطقة الأوروبية - الأطلسية وما يسمى بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. ولذلك، فإن الناتو الذي هو، بالطبع، تحالف دفاعي، ينقل الآن خط دفاعه إلى الشواطئ الغربية للمحيط الهادئ. والنهج القائمة على الكتل تقوض عقليات الآسيان المركزة وهو ما يتجلى في إنشاء التحالف العسكري بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - الشراكة الأمنية الثلاثية المعززة - الذي يحاول طوكيو وسيول وعدد من بلدان الآسيان إلى صفوفه. وتحت رعاية الولايات المتحدة، أنشئت آليات للتدخل في قضايا الأمن البحري لدعم المصالح الأحادية للغرب في بحر الصين الجنوبي. والسيد بورييل فونتييليس، الذي اقتبست عنه اليوم بالفعل، ذكر الوعد أمس بإرسال قوات بحرية تابعة للاتحاد الأوروبي إلى تلك المنطقة. ليس سرا أن الغرض مما يسمى باستراتيجية المحيطين الهندي والهادئ هو احتواء جمهورية

لأجل نبذ الكيل بمكيالين ندعو الجميع إلى التقييد بالاتفاقات التوافقية التي تم الاتفاق عليها من خلال إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول (قرار الجمعية العامة 2625 (د-25) المرفق) لعام 1970 والذي لا يزال ساريا والذين صراحة على ضرورة احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية.

و"مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب حيث تمثل الحكومات جميع السكان المنتمين إلى أراضيها".

إن بوسع أي مراقب موضوعي أن يرى بوضوح أن نظام كييف النازي لا يمكن اعتباره بأي حال من الأحوال ممثلاً "لكل الشعب الذي ينتمي إلى أراضيه" الذي لم يقبل نتائج الانقلاب الوحشي الذي وقع في شباط/فبراير 2014. نتيجة لذلك شن الانفلايون حرباً عليه.

وبالمثل لا تستطيع بريشتينا ادعاء أنها تمثل مصالح صرب كوسوفو الذين وعدهم الاتحاد الأوروبي بالحكم الذاتي تماماً كما وعدت برلين وباريس بمنح مركز خاص لدونباس. إن نتائج هذه الوعود معروفة جيداً.

ذلك ما عبّر عنه الأمين العام بلباقة خلال مؤتمر القمة الثاني من أجل الديمقراطية المعقود في 29 آذار/مارس: "إن الديمقراطية تتبع من ميثاق الأمم المتحدة".

كما يجسد استشهاده الافتتاحي بعبارة "نحن الشعوب" المصدر الأساسي للسلطة الشرعية: موافقة المحكومين". إن العبارة الأساسية في هذا السياق هي "الموافقة".

لأجل وقف الحرب التي شنت في شرق أوكرانيا نتيجة لانقلاب، كرس القرار 2202 (2015) الجهود المتعددة الأطراف المبدولة لتحقيق تسوية سلمية، الذي وافق بموجبه مجلس الأمن بالإجماع على اتفاقات مينسك. ولكن داست كييف ورعاتها في الغرب على هذه الاتفاقات، الذين اعترفوا هم أنفسهم مؤخراً بشعور بالفخر وبما يبعث على السخرية بأنهم لم يعترفوا أبداً بتنفيذها. لقد كان غرضهم كسب الوقت لإرسال الأسلحة إلى أوكرانيا كي تستخدمها ضد روسيا. لذلك أعلنوا على

الإصابة بالسرطان بين المواطنين الصرب وقوات الناتو على حد سواء. كان جو بايدن عضواً في مجلس الشيوخ في ذلك الوقت، وقال بفخر أمام الكاميرا إنه دعا شخصياً إلى قصف بلغراد وتدمير جميع الجسور على نهر درينا. ومؤخراً، دعا سفير الولايات المتحدة في بلغراد، من خلال منافذ إعلامية، الصرب إلى طي الصفحة والكف عن الإساءة. والولايات المتحدة لديها الكثير من الخبرة في ذلك. لطالما التزمت اليابان الصمت المخزي بشأن من الذي قصف هيروشيما وناغازاكي. الكتب المدرسية لا تقول كلمة واحدة عن ذلك. وكما نعلم، في الاجتماع الأخير لمجموعة السبع، أعرب السيد بليكن، وزير خارجية الولايات المتحدة، عن أسفه الشديد لمعاناة ضحايا التفجيرات، لكنه لم يذكر من الذي نظمها. هذه هي "القواعد". ولا يجري أحد على مخالفتها. وبعد الحرب العالمية الثانية، قامت واشنطن بعشرات المغامرات العسكرية الإجرامية، بدون أي محاولة لتأمين شرعية متعددة الأطراف. لقد كان الغزو المخزي للعراق من قبل التحالف بقيادة الولايات المتحدة في عام 2003 انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وكذلك العدوان على ليبيا في عام 2011.

والنتيجة هي تدمير كيان الدولة وسقوط مئات الآلاف من القتلى علاوة على انتشار الإرهاب. كما يعد تدخل الولايات المتحدة في شؤون الدول السابقة التابعة للاتحاد السوفياتي انتهاكاً صارخاً آخر لميثاق الأمم المتحدة، حيث نُظمت الثورات الملونة في جورجيا وقيرغيزستان، ونُفذ انقلاب وحشي في كييف في عام 2014، وكانت هناك أيضاً محاولات للاستيلاء على السلطة بالقوة في بيلاروس في عام 2020. إن الأنجلو ساكسون - الذين يقودون الغرب بثقة - لا يبررون تلك المغامرات الإجرامية فحسب، بل ويواصلون أيضاً سياساتهم لتعزيز الديمقراطية.

غير أن هذا يجري، مرى أخرى، وفقاً لقواعدهم: يعترفون باستقلال كوسوفو بدون إجراء استفتاء، لكن لا يعترفون بالقرم على الرغم من إجراء استفتاء هناك، ولن يتطرقوا إلى جزر فوكلاند (مالفيناس)، لأنه كما زعم وزير خارجية بريطاني مؤخراً - وبذكاء - أنه جر تنظيم استفتاء هناك. وهذا أمر مثير للضحك.

الصدد، أعلنت روسيا بوضوح الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال عملياته العسكرية الخاصة الجارية: القضاء على التهديدات لأمننا التي سببها ممثلو الناتو مباشرة على حدودنا على مدى سنوات وحماية الأشخاص الذين حرموا من حقوقهم المنصوص عليها في الاتفاقيات المتعددة الأطراف من تهديدات نظام كييف العلنية بتدميرهم وطردهم من الأراضي التي عاش فيها أسلافهم لعدة قرون.

وقد أعلننا صراحة من نقاتل ولماذا نقاتل. ووسط حالة الهستيريا التي أثارها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، نود أن نستفسر: ما الذي كانت تفعله الولايات المتحدة والناتو في يوغوسلافيا والعراق وليبيا؟ هل كانت هناك أي تهديدات لأمنهم أو ثقافتهم أو أديانهم أو لغاتهم؟ وما هي المعايير المتعددة الأطراف التي استرشدوا بها في إعلانهم استقلال كوسوفو في انتهاك لمبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ودمروا دولتي العراق وليبيا المستقرتين اقتصاديا وللتين تقعان على بعد آلاف الأميال من شواطئ الولايات المتحدة.

إن النظام المتعدد الأطراف يتعرض للتهديد جراء محاولات الدول الغربية المخزية لإخضاع الأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية. كان هناك دوما اختلال واضح في من حيث الموظفين لصالح البلدان الغربية، ولكن الأمانة العامة حتى وقت قريب حاولت على الأقل الحفاظ على الحياد. غير أن هذا الاختلال أصبح، اليوم، مزمنًا، ويتزايد تصرف موظفو الأمم المتحدة بحرية في سلوك له دوافع سياسية لا تليق بموظفي الخدمة المدنية الدولية.

ونحث الأمين العام على كفالة تقييد جميع موظفيه بالحياد تمشيا مع المادة 100 من ميثاق الأمم المتحدة. كما نحث قيادة الأمانة العامة على أن تسترشد، عند صياغة وثائق بشأن "خطتنا المشتركة" والخطة الجديدة للسلام اللتين سبق ذكرهما، بالحاجة إلى تشجيع الدول الأعضاء على إيجاد سبل للسعي إلى تحقيق توافق الآراء وتحقيق التوازن بين المصالح بدلا من المساعدة على تعزيز مفاهيم الليبرالية الجديدة. وإلا سيعتق الانقسام بين "مليار المحظوظين" والأغلبية الدولية بدلا من برامج العمل متعددة الأطراف.

الملا أنهم انتهكوا التزاما متعدد الأطراف لجميع أعضاء الأمم المتحدة مكرسا في الميثاق ويقتضي امتثال جميع الأعضاء لقرارات مجلس الأمن، بينما قوبل الإجراء اللاحق الذي اتخذناه لمنع المواجهة - بما في ذلك الاقتراح الذي قدمه الرئيس بوتين في كانون الأول/ديسمبر 2021 بالتوصل إلى اتفاق بشأن ضمانات الأمن المتبادل المتعددة الأطراف - بالرفض الشديد. وقيل لنا إنه لا يستطيع أحد أي من كان منع منظمة حلف شمال الأطلسي من الترحيب بأوكرانيا في عضويته.

لم يستطع أحد، لا سيما رعاة كييف، إعادة بوروشينكو أو زيلينسكي أو أي من أعضاء البرلمان الأوكراني إلى رشدهم طوال السنوات التي تلت الانقلاب على الرغم من إصرارنا. بل على العكس من ذلك ومن خلال التشريعات قُوضت اللغة الروسية والتعليم الروسي ووسائل الإعلام الروسية والتقاليد الثقافية والدينية الروسية في انتهاك مباشر للدستور الأوكراني والعهود العالمية بشأن حقوق الأقليات. في موازاة ذلك أدخل نظام كييف الممارسة والنظرية النازيتين بشكل مكشوف من خلال التشريع وفي الحياة اليومية. كما نظم لنا مسيرات حماسية تحمل المشاعل في وسط كييف ومدن أخرى مع رفع لافتات الفرقة النازية. وتابع الغرب في صمت مطبق لأن هذا يتسق تماما مع خطط الولايات المتحدة للاستفادة من النظام العنصري العلني الذي عززوه على أمل إضعاف روسيا بشكل شامل، مع تركيز استراتيجي على القضاء على المنافسين وتخريب أي سيناريوهات تسعى إلى تعزيز تعددية أطراف منصفة في الشؤون العالمية.

عليه فإن من الواضح للجميع - وإن لم يناقش هذا بشكل عام - أن هذا لا يتعلق بأوكرانيا على الإطلاق، بقدر ما يتعلق بما إذا كانت العلاقات الدولية سيستمر تشكيلها من خلال التوصل إلى إجماع معقول على أساس توازن المصالح أو عن طريق الدفع العدواني والمزعزع للهيمنة.

ولا يسعنا النظر في المسألة الأوكرانية بمعزل عن سياقها الجيوسياسي. إن تعددية الأطراف تنص على احترام ميثاق الأمم المتحدة وعدم انفصام مبادئه، على النحو المذكور سابقا. وفي هذا

وندعو جميع الدول التي تحترم الميثاق للانضمام إلى مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة التي أنشئت بمبادرة من فنزويلا. ومن المهم أيضاً الاستفادة من الإمكانيات البناءة لمجموعة البريكس، التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، فضلاً عن منظمة شنغهاي للتعاون. وإن الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي على استعداد للمساهمة. ونحن بالطبع نؤيد تحسين استخدام مبادرات ومواقف الاتحادات الإقليمية لبلدان الجنوب. ويمكن لمجموعة الـ 20 أيضاً أن تؤدي دوراً هاماً في دعم تعددية الأطراف إذا توقف المشاركون الغربيون عن تشتيت انتباه زملائهم عن القضايا الملحة المدرجة في جدول أعمالها كي يطمسوا موضوع مسؤوليتهم عن حالات الأزمات المترامية في الاقتصاد العالمي. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نحافظ على الأمم المتحدة بوصفها نموذجاً تحقق بشق الأنفس لتعددية الأطراف والسياسة الدولية المنسقة. إن مفتاح النجاح هو العمل معاً ونبذ أي ادعاءات بالاستثنائية ومرة أخرى ضمان احترام المساواة في السيادة بين الدول. وهذا ما وقّعنا عليه جميعاً عندما صدقنا على الميثاق.

اقترح الرئيس بوتين في عام 2021 عقد قمة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ولكن على الرغم من أن زعمي الصين وفرنسا أيدا المبادرة، إلا أنها للأسف لم تتفد بعد. ويتصل الاقتراح اتصالاً مباشراً بتعددية الأطراف، وذلك ليس لأن الدول الخمس الكبرى تملك أي امتيازات على بقية الدول ولكن بسبب مسؤوليتها الخاصة بموجب الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين. وهذا بالضبط ما هو حاسم الأهمية الآن للنظام الذي تقع الأمم المتحدة في صميمه والذي يواجه خطر الانهيار بفضل تصرفات الغرب. إننا نشهد شواغل متزايدة بشأن هذا الوضع الراهن في المبادرات والأفكار العديدة لبلدان الجنوب، وفي شرق وجنوب شرق آسيا، والعالم العربي والإسلامي عموماً، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ونعرب عن تقديرنا لالتزامهم الصادق بحل كل مسألة راهنة من خلال بذل جهود صادقة ومتضامنة ترمي إلى تنسيق توازن المصالح على أساس المساواة في السيادة بين الدول وعدم قابلية الأمن للتجزئة.

إذ نتكلم عن تعددية الأطراف لا يمكننا أن نقصر ذلك على السياق الدولي وحده، كما لا يمكننا تجاهل السياق الدولي عندما نتحدث عن الديمقراطية. ولا بد من التخلي عن سياسات الكيل بمكيالين كما يتعين احترام تعددية الأطراف والديمقراطية داخل الدول نفسها فضلاً خلال علاقاتها مع بعضها البعض. ويعلم الجميع بالفعل أن الغرب - بفرض فهمه للديمقراطية على الآخرين - لا يرغب في إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية استناداً إلى احترام المساواة في السيادة بين الدول. لكنه الآن، وإذ يحاول تعزيز "قواعده" الخاصة في الساحة الدولية، يشدد الخناق على التعددية والديمقراطية داخلياً بينما يواصل استخدام أدوات قمعية متزايدة لكبح أي معارضة - كما فعل نظام كيبب الإجماعي بدعم من رعاته في الولايات المتحدة وحلفائها.

وكما كان الحال خلال الحرب الباردة فإننا في منعطف خطير الآن وربما يكون أشد خطر من أي منعطف وصلنا إليه من قبل. لقد ساء الوضع كثيراً مع فقدان الثقة في تعددية الأطراف. فعندما يقوض العدوان الاقتصادي المالي للغرب فوائد العولمة وتتخلى واشنطن وحلفاؤها عن الدبلوماسية، فإنهم يسعون بذلك إلى تحديد العلاقات الدولية في ساحة المعركة.

وهذا ما حدث بالفعل داخل قاعات الأمم المتحدة التي أنشئت أساساً لمنع أهوال الحرب. ويجري إسكات أصوات القوى المسؤولة والرشيقة والدعوات إلى إبداء الحكمة السياسية وإحياء ثقافة الحوار من جانب أولئك الذين يعتزمون تقويض المبادئ الأساسية للعلاقات المتعددة الأطراف. بيد أنه يتعين علينا جميعاً أن نعود إلى المبادئ فضلاً عن احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بكل تنوعه وترابطه.

إن تعددية الأطراف الحقيقية تقتضي في الوقت الحاضر تكييف الأمم المتحدة لكي تجسد الاتجاهات الرامية إلى إنشاء هيكل متعدد الأطراف للعلاقات الدولية. وهناك ضرورة لإصلاح عاجل لمجلس الأمن لأجل زيادة تمثيل البلدان الآسيوية والأفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية. إن التمثيل الحالي المفرط للغرب في هذا الفرع الرئيسي للأمم المتحدة يقوض مبدأ تعددية الأطراف.

امتداداً من أوكرانيا إلى السودان. ونرى في هذا السياق أن النقاط الثلاث التالية لها بالغ الأثر في تعزيز قدرة العمل المتعدد الأطراف على تحسين حياة الشعوب:

أولاً، يجب أن يخدم العمل المتعدد الأطراف جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي تمثل حقوق وتطلعات 8 بلايين شخص. إذ يجب أن تظل هذه الحقيقة في صلب وصدارة أعمالنا، ولكن غالباً ما يعجز النظام المتعدد الأطراف وآلياته عن العمل بفعالية بسبب ما نشهده من استقطاب دولي وتنافس على المصالح. كما تواصل بعض الدول الأعضاء ممارسة نفوذها على النظام المتعدد الأطراف، ويشمل ذلك تأثيرها المفرط في كيفية تشكيل هذه الأنظمة وتحديد متى تعمل لمصلحة الجميع ومتى تكون عاجزة عن ذلك، وهي نفسها الدول التي يمكنها منع أو إجراء الإصلاحات اللازمة لجعل العمل المتعدد الأطراف أكثر فعالية. لقد أصبحت المؤسسات والهيكل الدولية بوضعها الحالي غير قادرة على تمكيننا من تجاوز التحديات القائمة، الأمر الذي يستدعي إصلاح الآليات المتعددة الأطراف، بدءاً من مجلس الأمن ووصولاً إلى مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بحيث نعزز شرعيتها ونضمن وجود تمثيل كافٍ فيها. ومن المهم عند اتخاذ القرارات إشراك الدول الأكثر عرضة للتحديات في المناقشات ذات الصلة، وعدم الاكتفاء بمراعاة شواغلها. ونرى، على سبيل المثال، أن المناقشات الجديدة حول إصلاح المؤسسات المالية الدولية لتدعم دول الجنوب بشكل أفضل هي من التطورات المشجعة التي نأمل أن تشق مساراً نحو تعزيز المساواة بين الشعوب وإحلال الاستقرار حول العالم.

ثانياً، يجب حماية المنافع المشتركة دولياً ووضعها في قائمة أولوياتنا، فأفضل استثمار يمكننا القيام به لصالح شعوبنا وكوكبنا يكمن في تسوية النزاعات سلمياً، وتعزيز الأمن البشري، وابتكار حلول جماعية، وإن كانت جزئية، للتصدي للتهديدات الجسيمة التي تواجهها البشرية. لقد شهدنا مؤخراً إطلاق عدد من المبادرات البناءة التي تظهر قدرتنا على التعاون معاً لاستشراف المستقبل، ولكن يجب أن تصبح مثل هذه المبادرات بمثابة الواقع الجديد وألا تكون مجرد أمثلة

وفي الختام، أود أن أخاطب جميع الصحفيين الذين يغطون مناقشة اليوم المفتوحة. لقد مُنح زملاؤهم من وسائل الإعلام الروسية من الدخول إلى هنا. وقد أبلغتهم سفارة الولايات المتحدة في موسكو باستهزاء بأنها مستعدة لإصدار تأشيرات سفر لهم لحظة إقلاع طائرتنا. لذلك لدي طلب هام. أطلب منهم التعويض عن غياب الصحفيين الروس ومحاولة إعداد تقاريرهم بطريقة تعطي الجمهور العالمي وجهات نظر وتقييمات متعددة الأطراف حقاً.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن للأعضاء الراضين في الإذلاء ببيانات.

السيد المرر (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، أود بداية أن أشكركم، معالي الوزير سيرغي لافروف، على ترؤسكم هذه الجلسة، كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته القيمة.

إن التزامنا الراسخ بتعزيز فعالية العمل المتعدد الأطراف، والقائم على احترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، يُعد مسألة بالغة الأهمية لصون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإن الدفاع عن مبادئ هذا الميثاق يأتي في صميم الحفاظ على فعالية العمل المتعدد الأطراف. فهذه المبادئ، ومنها احترام سيادة جميع الدول، وحل النزاعات عبر الوسائل السلمية، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، تعد جميعها جوهرية لتمكين الأمم المتحدة من اتخاذ تدابير فعالة تتسق مع ميثاقها.

وتكتسي هذه المسألة أهمية بالغة في ظل التحديات الجسيمة التي يجابهها عالمنا اليوم، إذ نشهد أعلى معدل سُجل للنزاعات المسلحة منذ عام 1945، فضلاً عن وصول أعداد النازحين قسرياً إلى مستويات غير مسبوقة. وبينما نجدّ لكبح ارتفاع درجة حرارة الأرض عند مستوى 1.5 درجة مئوية، تواجه الجهود الدولية صعوبات جمة لمكافحة التهديدات المتنامية للتطرف والإرهاب. إن مواجهة هذه التهديدات والتحديات المشتركة يُحتم علينا تعزيز الحوار والتعاون بين الدول، ومضاعفة الجهود للتوصل إلى حلول سلمية للنزاعات والأزمات،

الأجيال الحالية والمقبلة. وذلك المسعى إلى التضامن الدولي هو أساس ميثاق الأمم المتحدة. ويتأيده، فإن كل عضو في الأمم المتحدة قد اختار الأمن غير القابل للتجزئة. وبالانضمام إلى الأمم المتحدة، رفضت كل دولة في العالم فكرة الدول المفككة أو الدول الطبقية أو المتراكبة على بعضها بعضاً. وهذا خيار واضح من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، التي نقدم فيها أنفسنا، نحن شعوب العالم، بوصفنا حلقات في نفس السلسلة - سلسلة البشرية.

وينبغي ألا تظل تلك الروح في صميم نظام الأمن الجماعي فحسب، بل ينبغي أيضاً أن تكون أساس توقعاتنا للتنمية المستدامة والرخاء المشترك. إن النهج المثالي الذي يقود البشرية نحو مصيرها المشترك هو النهج المتعدد الأطراف. فتعددية الأطراف دينامية شاملة للحكم العالمي، تشمل الجميع وتقوم على احترام ومراعاة رواية كل أمة لأن كل دولة مهمة وكل مجتمع مهم وكل حياة مهمة. وتشكل الاختلافات بيننا في الحجم أو النطاق أو المظهر محددات تكميلية أساسية لا تحدد هويتنا فحسب، بل تمنحنا أيضاً، وقبل كل شيء، أهميتنا وقدرتنا على البقاء داخل مجموعة الدول. وتذكرنا الجوائح والتقلبات الاقتصادية والاحترار العالمي وما إلى ذلك دائماً بترابطنا ومصيرنا المشترك. فالتحديات الرئيسية التي نواجهها الآن أكثر من أي وقت مضى عبر وطنية وعابرة للحدود.

ولمواجهة التحديات المقبلة، ينبغي أن يجسد هيكلنا الأمني الحقائق الراهنة. ويجب أن نُحدِّث مؤسساتنا الدولية وعقليتنا وتصوراتنا للسلام الدائم والرخاء المشترك والتعايش. ويجب أن نعيد ابتكار حلول للتحديات المعاصرة، بما في ذلك تغير المناخ وانعدام الأمن المزمّن الذي تعاني منه الدول الهشة. ويجب أن نعالج أزمة التضامن الدولي، التي تغذي الأزمات الاقتصادية والإنسانية والصحية والغذائية الأساسية. والواقع أننا لا نستطيع أن نواجه تحديات القرن الحالي بأدوات قرن سابق. ومما يؤسف له أن قارة مثل أفريقيا، ثاني أكثر القارات اكتظاظاً بالسكان، والتي يُقدَّر أنها ستضم ما لا يقل عن ربع سكان العالم بحلول عام 2050 والتي تستأثر اليوم بقرابة 70 في المائة من جدول أعمال مجلس الأمن، ليس لها مقعد دائم في جهاز

فريدة. ونرى هنا أن الاتفاقية المتعددة الأطراف التاريخية لحماية أعالي البحار، وقبلها اتفاق باريس، تعد أمثلة بارزة على الإنجازات التي يمكن أن يحققها العمل المتعدد الأطراف لبناء مستقبل أفضل لشعوبنا.

وأخيراً، لا يجب التعامل مع العمل المتعدد الأطراف كمجرد عملية دولية مشتركة بين الحكومات، إذ يجب الأخذ بوجهات نظر جميع الجهات الفاعلة، ومنها الشباب والنساء، في المناقشات التي تجري على مستوى العمل المتعددة الأطراف. كما ساهمت الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دولة الإمارات خلال فترة الوباء، مثل شركة موانئ دبي العالمية والمدينة العالمية للخدمات الإنسانية، في دعم الجهود المتعددة الأطراف لضمان توزيع المعدات الطبية ولقاحات كوفيد-19 حول العالم. وبصفتنا الرئيس المقبل للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف المعني بتغير المناخ، فإننا نؤمن بأن مشاركة كافة الجهات المعنية، وخاصة الدول الأكثر عرضة لتداعياته، تشكل ركيزة أساسية لنجاح العمل المناخي. ولهذا نحن حريصون على الأخذ بوجهات نظر النساء والشباب والسكان الأصليين والأوساط العلمية والأكاديمية وقطاع الأعمال التجارية في جميع مخرجات مؤتمر الأطراف.

وختاماً، نشدد على أن إحلال السلام والاستقرار والازدهار لكافة الشعوب والدول لن يكون ممكناً دون العمل معاً، الأمر الذي يجعل من إصلاح النظام المتعدد الأطراف مسألة ملحة لتلبية تطلعات هذه الشعوب.

**السيد إيمونفولت (غابون) (تكلم بالفرنسية):** أشيد بروسيا على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن كيفية جعل تعددية الأطراف أكثر فعالية، وأشكر الأمين العام على قيامه بعمل ممتاز في تحديد المسائل المطروحة ونطاقها.

تأتي مناقشة اليوم المفتوحة بعد أسبوع من نشر تقرير المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة. وتعزز التوصيات التي قدمها أعضاء المجلس، الذين عينهم الأمين العام، تصميمنا على تعزيز أسس قدرة المجتمع الدولي على العيش معاً من أجل مزيد من التضامن الدولي، الذي يشكل الأساس لأمن وكرامة

فإن البديل الحتمي للسلام والرخاء للجميع سيكون حتما تعريض الجميع للخطر والاضمحلال الجماعي. وعلى سبيل الأولوية، يجب أن نبني درعا من الإجراءات والمبادرات للاحتراز من أي نهب للموارد أو حرمان من الكرامة الإنسانية ومنع كل دولة من القيام بذلك من أجل أن نعيد لشعوب العالم تطلعاتها إلى الأمن والازدهار والمزيد من الحرية.

في الختام، أود أن أشدد على ضرورة التخلي عن أي شعور بعدم الثقة في تعددية الأطراف وأي حياد عنها. ومثلما لا يضيف عدد من الحوارات مع الذات شيئا إلى الحوار، فإن مجموعة من العلاقات الثنائية لن يكون لها أبدا نفس تأثير التشاور المتعدد الأطراف، ناهيك عن فضائله. إن تعدد الثنائيات يؤدي إلى تفتيت العالم وتقسيمه إلى كتل، في حين أن رسالة تعددية الأطراف تتمثل في تحقيق الوحدة وبناء الجسور بيننا، نحن شعوب العالم. ويجب علينا تقديم إجابات للأجيال الحالية والمقبلة، تتسق مع تطلعاتها المشروعة إلى العيش في أمن وسلام ومزيد من الكرامة. وتلك الإجابات في المتناول، ولا يمكن، ولا يجب، تأجيلها أكثر من ذلك.

**السيد مبومبا (غانا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، وتهنئة وفد روسيا على تولي روسيا رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ونرحب أيضا بمشاركة الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، في جلسة اليوم، ونشكره على ملاحظاته المتبصرة. كما أود الإشارة إلى تأييدنا للبيان الذي سيدي به ممثل جمهورية أذربيجان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

مما لا شك فيه أن النظام المتعدد الأطراف، الذي نشأ من رماد الحرب العالمية الثانية، يشكل، مع بعض الاستثناءات، حجر الزاوية لما ينعم به العالم نسبيا من سلام وأمن وتنمية. وما فتئ التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول وحظر استخدام القوة، ركيزة للاستقرار العالمي. وبالنظر إلى المعلومات المضللة الحالية وأزمات الهجرة وانعدام الأمن الغذائي وانعدام أمن الطاقة، لم يواجه العالم أزمة أعمق من هذه منذ الحرب الباردة. إن العراقيل الهيكلية، بما في ذلك الأثر المدمر لنظام حق النقض في

صنع القرارات هذا، الذي يُبْت داخله في مصيرها الأمني. فلننته من الملاحظات المزعجة ونقدم مقترحات ملموسة.

أولا، يجب أن نصلح مجلس الأمن دون مزيد من التأخير لضمان تجسيده للواقع الراهن وتمكنه من الاستجابة بفعالية للتحديات الحالية والمستقبلية. وبطبيعة الحال، يحدوني الأمل، باعتباري شخصا أفريقيا، في أن يعطي هذا الإصلاح الأولوية للموقف الأفريقي الموحد ومطالبته المشروعة، على النحو الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. فمن الواضح أن أفريقيا لن تنتظر إلى ما لا نهاية في فوضى عملية إصلاح حكومية دولية، تشكل في نظر شعوبنا إلهاء لا نهاية له. وفي هذا الصدد، أكرر الكلمات التي وردت على لسان السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون ورئيس الدولة، أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/77/PV.6). لقد شدد على أن أفريقيا لن تنتظر أكثر من ذلك وأنه حان الوقت لتدارك ذلك الظلم غير المقبول لأفريقيا. ونعتمز تقديم أفكارنا بشأن هذه المسألة إلى الكتلة الحرجة في أفريقيا.

ثانيا، يجب أن نعيد تحديد قواعدها وآلياتنا للتصدي بشكل ملائم لتطور انعدام الأمن والإرهاب. وفيما يتعلق بالقواعد، يجب أن نكفل الشمول والتضامن وألا نترك مجالاً لازدواجية المعايير أو التضامن القائم على الأبعاد المتغيرة. وعلاوة على ذلك، من المهم أن نعالج بشكل حاسم الأسباب الجذرية للنزاعات والأزمات.

ثالثا، يجب أن نصوغ عقدا اجتماعيا جديدا - ميثاقا عالميا جديدا بين الأجيال وبين الحكام والمحكومين وبين الصعيدين العالمي والإقليمي، مع التركيز بشكل خاص على ظروف الشباب والنساء. وفي هذا العقد الاجتماعي الجديد للمستقبل، يجب أن تحل الجسور محل الجدران في جميع المجالات. ويجب أن يُنحى التعليم أغلال الجهل والتعصب جانبا. ويجب أن تسود تعددية الأطراف على المواقف الانفرادية. ويجب أن يسود الحوار دائما على العداة. فمن الوهم الاعتقاد بأن البشرية سيُكتب لها البقاء داخل فقاعات من الأمن والرخاء وسط محيط من انعدام الأمن والفقر. وإذا كان الأمر كذلك،

تبدية بعض البلدان في تحريف تلك المبادئ أو تشكيلها لتجسد إرادتها قد يحقق لها مزايا تكتيكية قصيرة الأجل، لكن التاريخ يظهر أن تلك المكاسب سريعة الزوال.

ثانياً، إن اعترافاً صريحاً بحقائق عصرنا ينبغي أن يحفزنا جميعاً لاتخاذ إجراءات دبلوماسية مدروسة لبناء الثقة المتبادلة، بما يتسق مع اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. وكما قال ابن بلدي كوفي عنان ذات مرة، يترابط مستقبلنا وازدهارنا وأمننا الآن أكثر من أي وقت مضى. ولا يمكن لأي بلد، مهما كان ثرياً أو قوياً، أن يقف بمفرده بعد الآن. ويجب أن يضطرنا هذا الواقع إلى مد الجسور، لا حرقها، وإرساء أسس متينة للحوار وتوافق الآراء، بما في ذلك عند مناقشة النوايا الاستراتيجية للبلدان. وسيكون ذلك أمراً حاسماً الأهمية إذا أردنا تجنب سوء التقدير والتنافس غير الشريف، لا سيما فيما بين القوى العسكرية الكبرى.

وفي ذلك السياق، من المهم أيضاً بذل جهود جادة وحقيقية لمعالجة العيوب الهيكلية في النظام المتعدد الأطراف كجزء من مبادرات الإصلاح الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن. وبوصفنا دولة أفريقية عضواً، فقد أعربنا عن موافقتنا وبررنا حججنا. وتقع على عاتق الجهات المؤيدة لتعزيز النظام المتعدد الأطراف مسؤولية الرد بالمثل والعمل بشكل بناء وعاجل بحسن نية لتصحيح معنا الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية، والذي يشكل أيضاً أحد نقاط الضعف في الهيكل المتعدد الأطراف.

ثالثاً، ينبغي دفع النظام متعدد الأطراف قدماً بالعمل على التنفيذ الفعال لأهدافنا إلى جانب الترتيبات الإقليمية التي تتشاطر أهدافاً مماثلة. ولذلك يجب علينا أن نعزز تنفيذ الفصل الثامن من الميثاق، وخاصة فيما يتعلق بالمنع على الصعيد الإقليمي. وللأمم المتحدة مواطن قوتها، ولكن عندما تعجز عن العمل، يجب أن نتبنى مواطن قوة الأطراف الإقليمية الفاعلة. فعلى سبيل المثال، لا يسعنا محاولة إيجاد أي حل مشروع لأزمة الإرهاب في القارة الأفريقية بدون التعاون بين مؤسسات الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمبادرات

مجلس الأمن والافتقار المزمّن إلى تمويل التنمية وزيادة المنافسة الجيوسياسية وتراجع التعاون الدولي، تعوق جهودنا لتجديد المؤسسات العالمية وتعميق تعددية الأطراف.

وفي ظل الاستعداد السهل لرفض أو تقويض قيمنا المعيارية المشتركة ومبادئ التعاون والعمل الجماعي، فإننا نواجه خطر الانكاس إلى حالة طبيعة فوضوية جديدة على غرار تلك التي تحدث عنها الفيلسوف توماس هوبز. ولم يفت الأوان بعد للبحث عن مخرج من سياسات المواجهة المتزايدة والنهج ذات المحصلة الصفرية والنزعات الأنانية والفوضوية والوحشية التي سادت في السنوات الأخيرة. ومن مصلحة الدول، سواء صغيرة كانت أم كبيرة، حماية النظام المتعدد الأطراف لأن القواعد والمؤسسات الدولية المتفق عليها تسمح بسماع جميع الأصوات وتوفر القدرة على التأثير على النظام الدولي بطرق أقل تكلفة وأكثر استدامة. ولذلك، ترحب غانا بمحور تركيز مناقشة اليوم، التي تتيح لنا فرصة للتداول بشأن السبل التي يمكننا بها الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزه بغية إنشاء نظام فعال متعدد الأطراف. وفي سياق النظر في كيفية تعزيز نظام فعال متعدد الأطراف قائم على القواعد من خلال الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، تود غانا أن تتشاطر خمس نقاط رئيسية.

أولاً، لئن كان من المهم إعادة تأكيد التزاماتنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فمن المناسب أيضاً اتخاذ خطوات عملية لتعزيز استجابتنا للمطالب المنصوص عليها في الميثاق. وفي ذلك الصدد، نحث على إعطاء الأولوية لنهج أكثر شمولاً ومتعدد أصحاب المصلحة يمكن جميع الجهات الفاعلة من الالتزام بمعايير الميثاق وقيمه. ونرى أن تطبيقه يجب أن يخلو من التسييس أو أي شكل من أشكال الانتقائية. ولا يمكننا أن نغالي في التشديد على أهمية كفالة أن تعتمد الدول الأعضاء نهجاً قائماً على المبادئ في تطبيق أحكام الميثاق، يستند إلى فهم وتفسير مشتركين بحسن نية. ويجب علينا أيضاً أن نعطي الأولوية لتطلعات جميع شعوب العالم إذا أردنا أن نحقق انتقالاً سلساً يفضي إلى نظام عالمي عادل ومنصف. إن الاستخفاف الذي

عصرنا. وما يتعين علينا أن نفعله هو تسخير تلك الأدوات استراتيجياً ونشرها بفعالية، بما في ذلك الفصل السادس، بشأن تسوية المنازعات بالطرق السلمية. وفي نهاية المطاف، نحتاج إلى أن تبدي جميع الدول الأعضاء، بما فيها أعضاء المجلس، إرادة سياسية أكبر إذا أردنا أن نحرز تقدماً مجدياً في الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة.

**السيدة بايريسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية):** أشكر الأمين العام على بيانه.

أود بدايةً أن أعرب عن قلقنا إزاء أعمال العنف الحالية التي يشهدها السودان، والتي لها آثار لا تحتمل على السكان المدنيين في البلد. وتكرر سويسرا دعوة الأمين العام في ذلك الصدد.

لقد دل اعتماد ميثاق الأمم المتحدة في 26 حزيران/يونيه 1945 على تحول جوهري في النموذج الفكري. وأضحت الحرب، التي كانت تعتبر في السابق وسيلة مشروعة تستخدم في تسيير السياسة الخارجية، محظورة؛ كما بات التوسع الإقليمي بالقوة الذي كان في السابق امتيازاً للقوى العسكرية العظمى محظوراً، ومثل حظر استخدام القوة، مقترناً بالالتزام بتسوية النزاعات سلمياً، خطوة ثورية. وضعت تلك المبادئ جميع البلدان، بغض النظر عن حجمها أو قوتها، على أساس قانوني متساوٍ أو شبه متساوٍ. وخضعت امتيازات الدول العظمى بالفعل لمناقشات مكثفة في سان فرانسيسكو، ولكن تم قبولها في نهاية المطاف بشرط التعهد بالوفاء بوعد واضح، وهو تولي الأعضاء الدائمين في المجلس لمسؤولية أكبر عن السلم والأمن الدوليين.

وبوصفنا دولاً أعضاء، فإننا جميعاً نؤيد مبادئ الميثاق وقيمه، وأكدنا من جديد ذلك الالتزام في الإعلان الممتاز بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ومع ذلك، يُنتهك الميثاق على نطاق واسع. ومنذ أكثر من عام، لا يزال عضو دائم في مجلس الأمن يستخف بسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية ويحظر استخدام القوة، وذلك بعدوانه العسكري على جارته. وعليه، فإن أنجع طريقة لحماية تعددية الأطراف وسلامة الميثاق هي احترامه. وتدين سويسرا بشدة العدوان العسكري على أوكرانيا، وأكرر هنا دعوة سويسرا

مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبادرة أكراف في منطقة الساحل. ومن الإنصاف أيضاً أنه عندما تهب تلك الهيئات الإقليمية وتعرض اتخاذ إجراءات، ينبغي تقاسم أعبائها مع الجهاز الرئيسي الذي يقع على عاتقه ذلك الواجب الأساسي.

رابعاً، إن التحديات العالمية السائدة مترابطة ومتعددة الأبعاد لدرجة أننا بحاجة إلى تعزيز التعاون والتشاور المشترك بين مختلف مؤسساتنا وتعزيز الاتساق إذا أردنا تجنب العواقب السلبية الناجمة عن السياسات العالمية. ونرى أن ذلك يتطلب منا أن نتشاور مع المؤسسات والعمليات خارج منظومة الأمم المتحدة، مثل مؤسسات بريتون وودز، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة والجهات الفاعلة المسؤولة في القطاع الخاص، حسب الاقتضاء، بغية تلبية الاحتياجات الملحة للشعوب في جميع أنحاء العالم، وخاصة في العالم النامي، على نحو كاف. وذلك أمر مهم لأنه عندما تنشأ أزمات عالمية، مثل الأزمات المالية والغذائية التي نعاني منها حالياً، فإننا نعلم أنه قد تنشأ في المستقبل مظاهر أكبر لعدم الاستقرار الاجتماعي - السياسي وتتضاءل القدرات على إدارة النزاعات وينشب المزيد من النزاعات.

وأخيراً، نعتقد أن تقرير الأمين العام "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، بما في ذلك خطته الجديدة للسلام، سيقدم لنا رؤية تطلعية لإطار متعدد الأطراف منشط وشمولي وفعال للتصدي للتحديات العالمية المعاصرة. ويمكن للمبادرتين إرساء الأساس لتعددية أطراف فعالة إذا منحت الأولوية للاستثمار في المبادرات الرامية إلى التصدي للمخاطر القائمة والناشئة، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية والتهديد غير المتناسب الذي تتعرض له بلدان الجنوب العالمي. وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نعزز صلاحيات الأمم المتحدة في الدعوة لعقد اجتماعات في معالجة مشاكلنا المتعددة الأوجه، بما في ذلك التهديدات المناخية، وعدم المساواة بين الجنسين بجميع أشكاله، والعمل على إشراك النساء والشباب في عمليات السلام، وهي مجالات كلها وثيقة الصلة بتعزيز استجابة النظام المتعدد الأطراف.

وفي الختام، نعتقد غانا أن الأدوات المتاحة المنصوص عليها في الميثاق لا تزال لا غنى عنها للتصدي للتحديات القائمة والناشئة في

لقد تمكنا، في هذا المنتدى، من التفاوض بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي، إذا نفذناها بالكامل في نهاية المطاف، يمكن أن تنقذ كوكبنا وتؤدي إلى مزيد من المساواة لأبنائنا وأحفادنا.

ومن الواضح أن فعالية الميثاق تتوقف على استعداد الدول لتنفيذه، وأن ذلك الاستعداد كثيرا ما يكون غائبا. ونحن نعيش فترة أزمة متعددة الجوانب. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، فإن واحدا من بين كل أربعة شباب متضرر من العنف أو النزاع المسلح، في ظروف تتراوح بين الضربات الجوية على الخرطوم أو باخموت أو ساغينغ والعنف الجنسي في بور - أو - برانس أو غوما والحرمان من التعليم في قندهار.

إن مبادئ الميثاق ليست قائمة يمكن الانتقاء والاختيار منها. وندعو إلى الاحترام غير المشروط للقانون الدولي من جانب جميع الجهات الفاعلة في جميع الظروف وندعو إلى التحلي بالشجاعة للانخراط بشكل نهائي وجاد في إصلاح النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك المجلس، من أجل استعادة الثقة في ذلك النظام وداخله. وبفضل "خطةنا المشتركة" (A/75/982) و "الخطة الجديدة للسلام"، فإن لدينا فرصة فريدة، ولكن أيضا حاجة ملحة. ويجب أن نغير مجرى التاريخ بسرعة. وبالقيادة والإرادة السياسية والثقة، يمكننا أن نفعل ذلك. وسيحكم التاريخ على ما إذا كنا قد أوفينا بما وعد به الميثاق. ويمكن للمرء أن ينكر الحقائق وأن يستخدم خطابا مغرضاً وينشر معلومات مغلوطة، ولكن ذاكرة التاريخ لا يمكن خداعها. وسيحكم التاريخ علينا. ولا يمكن للأسرة البشرية أن تتعافى حتى تتحقق العدالة للضحايا واستعادة الثقة. وتلك أيضا هي التوصية الأولى ذاتها الواردة في التقرير الذي أصدره الأسبوع الماضي المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة: إعادة بناء الثقة من خلال الإدماج والمساءلة.

ويتطلب ذلك أن نستمع إلى بعضنا بعضا. فلنجر حوارا حول ما يوحدنا - حوارا بناء بدلا من مناقشات حول عدد الأقطاب في

الحازمة للاتحاد الروسي إلى سحب قواته من كامل أراضي أوكرانيا دون تأخير.

إن هذه المناقشة المفتوحة تتيح فرصة للمجلس لإظهار التزامه بالميثاق ولمناقشة تعزيز تعددية الأطراف. وهذا واجبنا ليس اليوم فحسب، بل أيضا في كل مرة ندعو فيها إلى حماية المدنيين، وفي كل مرة ندين فيها انتهاكات القانون الدولي، وفي كل مرة نحث فيها أطراف النزاعات على إسكات أسلحتها والعودة إلى طاولة المفاوضات.

وهذا هو واجبنا بموجب اتفاقيات جنيف، التي تمثل قصة نجاح لتعددية الأطراف لأنها من بين المعاهدات الدولية القليلة التي حظيت بتصديق عالمي. وعندما تحل الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإبرام تلك الاتفاقيات في العام المقبل، يجب على الدول أن تتخذ خطوات ملموسة لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

وهو أيضا واجب، في وقت السلم وكذلك في وقت الحرب، فيما يتعلق بحقوق الإنسان التي تكفل حماية الكرامة الإنسانية. وستكون الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في هذا العام فرصة لإعادة تأكيد عالميته.

إن سويسرا مقتنعة بأن تعددية الأطراف الفعالة تظل السبيل الوحيد لتحقيق رؤية عالم يسوده السلام والعدل؛ عالم تسود فيه سيادة القانون، وليس قانون الأقوى، وتُحترم فيه كرامة الإنسان دائما - دائما؛ وعالم يستفيد فيه جميع السكان من التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ونحن مقتنعون بذلك لأن احترام الميثاق يظل أمرا حيويا بالنسبة لدولة صغيرة أو متوسطة الحجم مثل دولتنا وبالنسبة لمعظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بغض النظر عما إذا كان العالم أحادي القطب أو ثنائي القطب أو متعدد الأقطاب.

ونحن مقتنعون أيضا بتلك الحقيقة لأن الميثاق وتعددية الأطراف مكننا البشرية من إحراز تقدم ملحوظ، بما في ذلك تجنب حدوث مواجهة نووية حتى الآن؛ وفي إنهاء استعمار العديد من مناطق العالم؛ والحد من الفقر؛ وتحسين فرص الاستعادة من منظومة الرعاية الصحية والنظام التعليمي؛ وتحقيق تقدم اقتصادي؛ وحتى المشي على سطح القمر وإنشاء الذكاء الاصطناعي.

ومع ذلك، فإن هذا ليس السبب الوحيد للحالة التي نجد أنفسنا فيها. فبالإضافة إلى العيوب الهيكلية للمجلس، لا يسعنا إلا أن نلاحظ تراجع الاستعداد للدخول في حوار وللانخراط في جهود دبلوماسية، بما يتناقض مع روح مؤتمر سان فرانسيسكو.

ومنذ بداية ولايتنا الحالية بوصفنا عضوا منتخبا في المجلس، كانت هناك مناسبات عديدة كان فيها طلب فرض جزاءات رد الفعل غير المحسوب على حالات الأزمات. وفي معظم الحالات، سبقت تلك المبادرات تدابير قسرية انفرادية، وهي غير قانونية بموجب القانون الدولي وغير فعالة. وفي مناقشاتنا، نادرا ما يُولى الاعتبار الواجب للآثار العرضية على البلدان الثالثة، لا سيما تلك التي تواجه بالفعل تحديات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية قوية وسكانها من أضعف السكان.

وترفض البرازيل السعي إلى الهيمنة، سواء القديمة أو الجديدة. وتمشيا مع الفقرة 4 من المادة 2 من الميثاق، ندين التهديد باستعمال القوة أو استعمالها كوسيلة لتسوية المنازعات، كما شهدنا في حالة أوكرانيا. وندين أيضا المحاولات الأكثر دهاء لفرض إرادة القلة على الأكثرية على أساس مفاهيم المواقف المتعددة الأطراف المشكوك فيها. ونرفض التصورات للعالم التي تقوم على تقسيمات تبسيطية لا تعبر عن تعقيد الواقع، وهو نهج لا يفيد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء ولا يؤدي إلا إلى زرع الانقسام بين الدول.

وندعو إلى العودة إلى المبادئ التي تركز عليها المنظمة في وجودها ذاته، أي على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، مع زيادة التركيز على الوسائل السلمية لإنهاء الصراعات. وبوصفنا عضوا مؤسسا في المنظمة، فإننا لم ولن نتغاضى أبدا عن انتهاكات السلامة الإقليمية للدول الأعضاء.

ينبغي ألا نتخلى عن الدبلوماسية، بل علينا التماس حلول جماعية للتصدي لتحديات عصرنا. إن الدبلوماسية والسلام هما وسيلة وغاية مجلس الأمن. ويجب ألا نتخلى عن تلك المسؤولية.

يشهد العالم عملية تجري فيها إعادة تصميم النظام الدولي. ونرى أننا نتجه نحو نظام متعدد الأقطاب، ويجدر الترحيب به ورعايته،

العالم، حوارا يذكرنا بالمبادئ العالمية التي التزمنا بها. ولا يوجد بديل لتعددية الأطراف الفعالة - تعددية أطراف عالمية وشاملة للجميع تستند إلى القانون الدولي.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة وأشكر الأمين العام على بيانه.

في هذه الأوقات الصعبة، ينبغي أن نعزز التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعددية الأطراف. وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، تقع على عاتقنا مسؤولية خاصة في الحفاظ على المبادئ والقيم التي بني عليها النظام المتعدد الأطراف بشكل جماعي على مدى ثمانية عقود تقريبا.

لقد أضاف النزاع في أوكرانيا ضغوطا هائلة على النظام المتعدد الأطراف، الذي كان بالفعل عرضة لتحديات جديدة وشقاق متزايد. ولا يرقى فشل المجلس في التعامل بفعالية مع حرب أخرى إلى مستوى توقعات الدول الأعضاء فيما يتعلق بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض مصداقيته.

وأثبت المجتمع الدولي بالفعل قدرته على التكيف والتطور في عدة مجالات، باستثناء مجال السلام والأمن. فعلى سبيل المثال، في عام 2008، بعد الأزمة المالية العالمية، قررت مجموعة من البلدان إنشاء مجموعة العشرين التي أثبتت أنها إطار قيم للتصدي للتحديات الاقتصادية والمالية الجديدة. وبغض النظر عن أوجه القصور فيها، مثل التمثيل المحدود للبلدان الأفريقية، فقد أصبحت المجموعة منذ ذلك الحين واحدة من أكثر الهيئات تمثيلا في المجتمع الدولي.

إن الموقف البرازيلي بشأن إصلاح المجلس معروف للجميع: نعتقد أن تكوينه الحالي، الذي يجسد ما كان عليه توازن القوى في عام 1945، لا يتوافق مع الحقائق الجيوسياسية الراهنة. والقارة الأفريقية ومنطقتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، غير ممثلتين في فئة الأعضاء الدائمين. وأدى ذلك إلى تزايد افتقار هذه الهيئة إلى الشرعية لاتخاذ قرارات بشأن جدول أعمال السلام والأمن، وهو يؤكد الشعور بالإحباط إزاء أوجه القصور في منظومة الأمم المتحدة ككل.

إلى الأذهان القول المأثور ومواده أن الحرب قديمة قدم البشرية، ولكن السلام اختراع حديث. ويتمشى ذلك أيضا مع الفقرة 4 من المادة 2 من ميثاقنا، التي تمثل بطابعها نهجا جديدا نحو الحرب، وهذه الفقرة من مخترعات الميثاق الذي اتفقنا على التقييد بها.

نفهم أن المهمة التأسيسية للأمم المتحدة في ذلك الحكم من أحكام الميثاق تمثلت في تزويد جميع دولها الأعضاء بأساس متين من الأمن المتساوي. وبذلك تصبح منظمنا منتدى يمكننا فيه العمل معا لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ومنع اندلاع حرب عالمية أخرى. وخلاصة القول، إن الميثاق أعلن الأهمية القصوى للأمن الجماعي.

وفي ذلك السياق، فإن أمن الدول المتساوي وغير القابل للتجزئة هو جوهر الأمن الجماعي الذي كرسه الميثاق نصا وروحا. والأمن الجماعي يعني أن أمن المرء يعني أمن الجميع وأن الأمن، في كوكبنا المعولم، إنما هو أيضا مفهوم عالمي، وخير عالمي لا يمكن تجزئته أو تقنيته. ولهذا السبب نرى أن المادة 51، المتعلقة بالدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا، تأتي استثناء وتذكيرا لنا بأن جميع الدول تستحق العيش في سلام وأمن.

في ذلك الصدد، نرى أن العلاقات فيما بين الدول ينبغي أن تقوم على أساس احترام مبادئ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب.

إن الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الحكومية الدولية الأكثر تمثيلا والأسمى تعبيراً عن تعددية الأطراف، تمثل المنتدى الرئيسي للتصدي للتحديات العالمية المتعددة الجوانب والمعقدة من خلال العمل الجماعي. لذلك، فإن أي انقسامات عميقة بين الدول الأعضاء لا يمكن إلا أن تقوض المسعى المهم الذي تعهد مؤسسو الأمم المتحدة بالنهوض به في عام 1945.

وفي ذلك الصدد، فإن تعددية الأطراف، خلافا للنهج الانفرادية، تعني الالتزام بالمبادئ والأهداف المشتركة، القائمة على احترام نظام المعايير والقيم المشتركة والاهتداء بمبادئ التشاور والإدماج والتضامن فيما بين الأمم.

لأنه سيفيد المجتمع الدولي بأسره. وندرك مواطن القصور العديدة في منظومة الأمم المتحدة، ولكننا ما فتئنا نثق بمركزية الأمم المتحدة ودورها في صون السلم وإيجاد حلول للتحديات المشتركة.

تؤمن البرازيل بقوة النهج المتعدد الأطراف إزاء مسائل من قبيل حالات الطوارئ المناخية والاحتياجات الإنمائية، مع احترام تنوع وجهات النظر والمواقف الوطنية. ومع ذلك، لا بد لنا من أن ننخرط في مناقشة جادة بشأن الحاجة إلى تعددية أطراف متجددة، لا سيما في ميدان السلم والأمن، مع التخلي عن الممارسات التي لن تؤدي إلا إلى تعميق الانقسامات، وبدلا من ذلك الإسهام في عالم أكثر سلاما.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تكرر تهانينا القلبية لروسيا على توليها رئاسة مجلس الأمن. ويسرنا أن نراكم، سيدي، نترأسون هذه الجلسة.

نرحب ترحيبا حارا بمبادرة الاتحاد الروسي بعقد مناقشة مفتوحة بشأن موضوع اليوم ونعرب عن امتناننا للأمين العام على إحاطته الإعلامية المهمة.

من المسلم به عالميا أن إنشاء الأمم المتحدة مثل نقطة تحول في موقف البشرية نحو التعاون المتبادل من أجل السلام والأمن. والميثاق، إذ أن الميثاق الذي وقعت عليه الدول الأعضاء في 26 حزيران/يونيه 1945، في أعقاب الحرب العالمية الثانية الدموية والمأساوية، أكد بوضوح أهمية تعددية الأطراف. وأعلنت الدول فيه بشكل قاطع إرادة وتصميم "نحن شعوب الأمم المتحدة".

علاوة على ذلك، أورد الميثاق أربعة مقاصد للمنظمة، وآخر مقصد منها يلخصها جميعا على النحو التالي في الفقرة 4 من المادة 1: "وجعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول من أجل بلوغ الغايات المشتركة". وكان ذلك، في رأينا، مولد تعددية الأطراف الجديدة التي توجه تفاعلات العصر الحديث بين الدول والأمم.

نحن مقتنعون بأن الهدف الأسمى لتعددية الأطراف هو تحقيق مقاصد الأمم المتحدة، وأهمها صون السلم والأمن الدوليين. وهذا يعيد

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المجلس أن يحسن أساليب عمله. ولا بد أن يعزز قدرته على الإنجاز لصالح البشرية جمعاء. وهذا يعني اتخاذ إجراءات يمكن أن تحدث تغييرا إيجابيا وتعزز السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، نود أن نكرر التأكيد على أنه لكي تزدهر تعددية الأطراف وتكون أكثر فعالية، يجب على الأمم المتحدة وجميع الأعضاء الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن يدعموها في جميع الأوقات. ويجب تنشيط تعددية الأطراف لصالح البشرية جمعاء بغية التصدي للتحديات العالمية الراهنة. إن تعددية الأطراف تأتي في صميم رسالة ميثاقنا.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام غوتيريش على ملاحظاته، ولمنظومة الأمم المتحدة بأسرها على جميع الجهود المبذولة لتعزيز السلام والأمن ودعم ميثاق الأمم المتحدة.

كما أشكر الزملاء على اجتماعهم معا للتكلم عن الكيفية التي يمكننا بها الدفاع عن الميثاق وجعل تعددية الأطراف أكثر فعالية. هذا موضوع خطير، حتى وإن كان من دعا إلى عقد الجلسة عضو في المجلس تدل أفعاله على تجاهل صارخ لميثاق الأمم المتحدة.

في الأمم المتحدة، إذا طرح المرء سؤالا سياساتيا صعبا، فإنه يحصل على 193 إجابة مختلفة. وهذا يجعل عملنا صعبا. ولكنه الأمر الصواب أيضا، لأن هذا هو كل ما تعنيه الأمم المتحدة: يمكن للدول الأعضاء أن تتجاوز الاختلافات، وأن تجد أرضية مشتركة وأين يمكننا أن نحرز تقدما معا.

هناك بعض الأشياء التي ليس من المفترض أن نختلف بشأنها. وهناك بعض القيم والمبادئ الأساسية جدا، وبالغية الأهمية لهدفنا، بحيث أن تأييدها هو ثمن الانضمام إلى الأمم المتحدة. تلك هي القيم التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وهو ميثاق أقسمنا جميعا على التمسك به وحمايته، ومن الواضح تماما ما هي تلك القيم.

إن التحديات الأمنية العالمية الراهنة، مثل الحروب بين الدول، والصراعات داخل الدول، والإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وانتشار الأسلحة، ومحدودية قدرات حفظ السلام وتمويلها، ونظم الأمن الجماعي المنقسمة والمتنافسة، ونزع السلاح النووي كلها، في جملة أمور، تتطلب نهجا متضافرا وتعزيزا لدور تعددية الأطراف.

والانقسامات في نهجنا إزاء هيكل الأمن الجماعي وانعدام الثقة لا يمكن إلا أن تقوض الحوار. فهي تعوق جهودنا الرامية إلى التسوية السلمية للمنازعات والنزاعات. وهي تزيد من إضعاف العزم الجماعي لمنظمتنا العالمية على تحقيق أهدافها بفعالية.

وكما ذكرت موزامبيق في هذه القاعة مرارا وتكرارا، فإن السلام مصلحة عالمية. ويتطلب الحفاظ عليه تضافر جهودنا. وبالتعاون الإيجابي من جانب الدول، يمكننا أن نجد سبلا متضافرة ومنسقة لمعالجة معظم النزاعات الحالية والملحة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، وفي شبه الجزيرة الكورية، وحتى في أوروبا وسواها.

دعونا لا ننسى مآسي الحربين العالميتين، فأولاهما أودت بحياة 9 ملايين شخص والثانية بحياة أكثر من 60 مليون شخص. ولا نرى أي سبب على الإطلاق لتكرار ذلك.

ويشهد ما ذكرته أيضا على حقيقة أنه يجب إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، لكي يكون أكثر شمولاً للجميع وفعالية وعدلا وإنصافا وديمقراطية. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نتصدى بشكل جماعي للتحديات الجيوسياسية والأمنية الراهنة التي تواجه البشرية.

والأهم من ذلك، أنها نتيجة طبيعية بسيطة للمبدأ الأساسي لتساوي الدول في السيادة الذي يبينه الميثاق بوضوح. ونقدر الديمقراطية على الصعيد الوطني، ويجب أن تكون صالحة أيضا على الصعيد الدولي. ولذلك، نكرر موزامبيق دعوتها إلى إصلاح مجلس الأمن على نحو يأخذ في الحسبان الموقف الأفريقي المشترك، على أساس توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

ومع ذلك، عندما كان العالم في أمس الحاجة إلى الأمم المتحدة، غرقنا في أزمة ثقة. إن مُنظمة جلسة اليوم المناقشة، روسيا، غزت جارتها أوكرانيا وعصفت بجوهر ميثاق الأمم المتحدة وجميع القيم التي نعتز بها. وتلك الحرب غير القانونية وغير المبررة وغير الضرورية تتعارض بشكل مباشر مع أهم مبادئنا المشتركة: وهو أن الحرب العدوانية وغزو الأراضي أمر غير مقبول مطلقاً. وبينما نجلس هنا، يستمر ذلك العدوان. وبينما نجلس هنا، تواصل القوات الروسية قتل المدنيين وإصابتهم. وبينما نجلس هنا، تدمر القوات الروسية الهياكل الأساسية الحيوية لأوكرانيا. ونهئ أنفسنا، فيما نجلس هنا، لأن نشهد ما تعرضت له بوتشا وماريوبول وخيرسون يتكرر في محل آخر، ولما سيقع تالياً من جرائم حرب وفضائع يأبها الضمير.

لقد أوضحت 141 دولة عضواً في الأمم المتحدة جلياً أن الغزو الروسي الواسع النطاق لم يكن هدفة الدفاع عن النفس. فما تريده روسيا ببساطة هو استخدام القوة لإعادة رسم الحدود الدولية في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ذاته. ويتعارض ذلك مع كل ما تمثله هذه المؤسسة. ولا يتعلق الأمر فحسب بأوكرانيا أو أوروبا. إنها مسألة تخصنا جميعاً، فالغزو اليوم يطول أوكرانيا، ولكن غداً يمكن أن يكون بلداً آخر، دولة صغيرة أخرى تغزوها جارتها الأكبر. فماذا نريد من مجلس الأمن أن يفعل رداً على ذلك؟ هل نريد أن نقف مكتوفي الأيدي؟ لا، فلذلك كُتب ميثاق الأمم المتحدة في المقام الأول.

ومما يؤسف له أن روسيا ما فتئت تُظهر لنا خلال الأشهر الـ 14 الماضية أن هذا الغزو ليس حادثاً منعزلاً. فعلى مدى الأشهر الـ 14 الماضية، استخدمت روسيا الإمدادات الغذائية العالمية سلاحاً وحالت دون تحقيق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لكامل إمكاناتها. وانتهكت التزاماتها بموجب معاهدة ستارت الجديدة وأطلقت تهديدات نووية خطيرة واستفزازية. وانتهكت حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية، خارج حدودها وداخلها. وانتهكت القانون الدولي. ويتضمن ذلك الاحتجاز غير المشروع لمواطنين أمريكيين هم، بول ويلان وتريفور ريد وبريتني غرينر، والآن إيفان غيرشكوفيتش. ولحسن الحظ،

هذا الكتاب الأزرق الصغير مكتوب بلغة واضحة. إنه يوضح أهدافنا ومبادئنا في فصله الأول. وسأقتبس من المادة 1:

مقاصد الأمم المتحدة هي:

”حفظ السلم والأمن الدولي... إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها... وتحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية... [و] تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك.“

وتنص الفقرة 4 من المادة 2 بوضوح على ما يلي:

”يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة.“

السلمة الإقليمية، واحترام حقوق الإنسان، والتعاون الدولي: تلك هي قيمنا. إنها المبادئ المشتركة والمعلنة التي اتفقنا جميعاً على التمسك بها - نحن جميعاً. إن إيماننا بها هو الذي يربطنا معاً.

كانت تلك المبادئ تشكل الأساس لأعظم انتصارات الأمم المتحدة على مدى العقود الثمانية الماضية. وعلى الرغم من عيوب النظام الدولي، فقد ساعدتنا مبادئنا المشتركة على الحد من الانتشار النووي، ومنع الفضائح الجماعية، وإحلال السلام من خلال التفاوض والوساطة. لقد دعمت نظاماً دولياً ساعدنا على تقديم المعونة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها، وانتشال أكثر من بليون شخص من الفقر ومنع نشوب حرب عالمية أخرى.

يحتاج العالم الآن أكثر من أي وقت مضى إلى أمم متحدة ناجعة، وتعددية أطراف فعالة. إن التحديات، من قبيل أزمة المناخ، وأزمة الأمن الغذائي العالمية، وجائحة مرض فيروس كورونا هي بالضبط أنواع التحديات التي لا حدود لها والتي نحتاج إلى الأمم المتحدة للتصدي لها.

إن الولايات المتحدة تؤمن بالأمن المتحدة والميثاق. وإيماننا هذا يمنحنا الثقة بأن كل شيء يمكن أن يؤول إلى الأفضل. ولا يمكن أن يكون ردنا على انتهاكات روسيا الصارخة هو التحلي عن المبادئ التأسيسية لهذه المؤسسة. وبدلاً من ذلك، يجب أن نجد التزامنا بمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والسلام والأمن وأن نستخدم تلك المبادئ كعلامات إرشادية في مساعينا لتعزيز الأمم المتحدة لكفالة ملاءمتها لمقاصد القرن الحادي والعشرين. ويجب أن نصلح هذه المؤسسة وأن ندعم الجهود الرامية لتحديث النظام المتعدد الأطراف، من قبيل مبادرة الأمين العام الطموحة "خطتنا المشتركة" (A/75/982).

ويجب ألا نتصل من مسؤولياتنا عن التصدي للتهديدات التي تشكلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسلام والأمن الدوليين. وعلينا أن نتصدى للحالة في السودان بكل قوة، كما سمعنا دعوة الأمين العام من أجل السلام ووقف الأعمال العدائية.

ويجب أن نستخدم منصتنا للتدبير بأعمال العدوان وانتهاكات حقوق الإنسان أينما ومتى نراها. ويتعين علينا أن نجد التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة أزمة المناخ والقضاء على الفقر والجوع. وذلك هو المستقبل الأكثر إشراقاً الذي نأمل أن نبنيه.

يجب أن نلتف حول ميثاق الأمم المتحدة وأن نأخذ تحدياتنا العالمية المشتركة على محمل الجد ونبدل كل ما في وسعنا لتكون جيراننا أفضل وبنينا عالماً أكثر سلماً وازدهاراً لنا جميعاً.

**السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** أود في المستهل أن أكرر الشواغل القوية التي أعرب عنها الأمين العام إزاء الحالة في السودان والدعوة إلى وضع حد فوري للعنف. وقد طلبنا عقد جلسة للمجلس غداً لمناقشة الحالة. وأنضم للآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام على إحاطته.

دعا الوزير لافروف إلى عقد هذه الجلسة لإطلاعنا على الرؤية الروسية لمستقبل تعددية الأطراف. وقد رأينا ما تعنيه فكرة روسيا عن تعددية الأطراف على الصعيد العالمي. فالغزو الروسي الشامل

عاد تريفور وبريتي الآن إلى أرض الوطن آمينين سالمين. بيد أن روسيا سجنّت بول ويلان واحتجز إيفان غيرشكوفيتش حالياً لاستخدامهما كأوراق مساومة سياسية، ببادق بشرية. وقد كان بول ببساطة في المكان الخطأ في التوقيت الخطأ. أما إيفان فهو صحفي. وكان يقوم بعمله فحسب. واستخدام الأشخاص ببادق استراتيجية الضعفاء. وتلك التصرفات لا تصدر عن بلد مسؤول. وبينما تمارس روسيا الأعباء السياسية، يعاني أناس حقيقيون.

وأود أن ألفت أنظار أعضاء المجلس إلى الشرفة، حيث تنضم إلينا اليوم إليزابيث، شقيقة بول. وأريد من الوزير لافروف أن ينظر في عينيها ويرى معاناتها. وأريد منه أن يرى كيف يكون الحال عندما يغيب عن المرء أخوه لمدة أربع سنوات ثم يعلم أنه محتجز في مستوطنة عقابية روسية لمجرد أن روسيا تود استخدامه وسيلة لتحقيق أغراضها الخاصة. إنني أدعو روسيا الآن إلى أن تطلق سراح بول ويلان وإيفان غيرشكوفيتش على الفور وأن تسمح لبول وإيفان بالعودة إلى الوطن وتوقف هذه الممارسة الهمجية إلى الأبد.

وفي حين أن روسيا قد تقوض ميثاق الأمم المتحدة وهذه المؤسسة، فإن بقيتنا يمكنهم، بل ويجب عليهم، أن يفعلوا ما هو أفضل. إن الأمم المتحدة بحاجة إلى الإصلاح - وقد سمع أعضاء المجلس ذلك. ويجب أن تتطور هذه الهيئة لمواكبة القرن الحادي والعشرين ليتسنى لها أن تدعم مبادئها الأساسية وتحافظ عليها. وفي إطار ذلك التطور، يتعين على مجلس الأمن أن يجسد الحقائق العالمية اليوم بشكل أفضل. ويجب أن نجد مسارات موثوقة ومعقولة وقابلة للتطبيق سياسياً لتحقيق تلك الغاية. وبينما نعمل على صياغة تلك المسارات، فإن من واجبنا، نحن أعضاء مجلس الأمن، أن نفعل المزيد وأن نقوم بعمل أفضل.

وكما يعلم جميع أعضاء المجلس، فقد أعلنت في سان فرانسيسكو في العام الماضي عن ستة مبادئ لضبط أنماط السلوك المسؤول للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وتلك هي المعايير التي وضعناها لأنفسنا، ونرحب بأن يحاسبنا الجميع على الالتزام بها ونشجع غيرنا من الأعضاء الدائمين على أن يفعلوا مثلنا.

احترام المبادئ الأساسية للميثاق، وقبل كل شيء، مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية.

ويحتاج العالم أيضا إلى أن تكون أوكرانيا حرة وآمنة تتمكن من العودة إلى تزويد العالم بالغذاء. وستواصل المملكة المتحدة الوقوف جنبا إلى جنب مع أوكرانيا وهي تدافع عن نفسها بشكل قانوني. إن وزير الخارجية لافروف يدعي أنه مهتم بإنهاء النزاع في أقرب وقت ممكن. وللقيام بذلك، يجب على روسيا سحب قواتها على الفور من جميع الأراضي الأوكرانية.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** يشرفني أن أتكلم بصفتي ممثلا للسيد كين غانغ، مستشار الدولة ووزير خارجية الصين.

تشكر الصين روسيا بوصفها رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر على مبادرتها بعقد مناقشة اليوم المفتوحة، وترحب بترؤس وزير الخارجية لافروف هذه الجلسة. وكذلك أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته. كما أتفق مع تقييمه للتحديات الراهنة التي نواجهها.

إن العالم الآن عند مفترق طرق تاريخي. فالبشرية تواجه تحديات عالمية غير مسبوق. وتسبب أعمال الهيمنة والبلطجة أضرارا جسيمة للعالم. وتتسبب سياسة الكتل انقسامات ومواجهات ضخمة. وأصبح التمسك بميثاق الأمم المتحدة أمرا أكثر إلحاحا وأهمية. وما تمس الحاجة إليه الآن هو أن تمارس جميع البلدان تعددية أطراف حقيقية، وأن تعزز الوحدة تحت راية الأمم المتحدة وأن تعزز فعالية نظام الحكم العالمي وأن تحقق الأمن المشترك وأن تنهض بالتنمية المشتركة وأن توسع مستقبلنا المشترك.

أولا، يجب حماية مرجعية ميثاق الأمم المتحدة بإحكام. فميثاق الأمم المتحدة هو حجر الزاوية في النظام الدولي لما بعد الحرب. وقد أصبحت مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، هي القواعد الأساسية لتنظيم العلاقات الدولية الحديثة. والمشاكل التي نشأت في العالم اليوم ليست لأن ميثاق الأمم المتحدة قد عفا عليه الزمن، بل لأن مقاصده ومبادئه لم تنفذ بفعالية.

لأوكرانيا مستمر منذ أكثر من عام، وقد تسبب الرئيس بوتين خلال تلك الفترة في معاناة لا يمكن تصورها لذلك البلد وداس على ميثاق الأمم المتحدة. وقُتل آلاف الأوكرانيين. وشُرد الملايين. ويواجه البلايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم ارتفاعا حادا في أسعار السلع الأساسية وانعدام الأمن الغذائي.

وقد شكّل الغزو كارثة كبرى لروسيا أيضا. فلا روسيا ولا جيرانها يشعرون بالأمان. وتراجعت الثقة في وعود روسيا للدول الأخرى ولشعبها إلى أدنى مستوياتها. وصوتت الجمعية العامة مرارا وتكرارا بأغلبية ساحقة لإدانة الغزو الروسي. ويستطيع الرئيس بوتين أن يحصي مؤيدي حربه على أصابع يد واحدة.

لقد أضرت روسيا بشدة بسمعتها في المجتمع الدولي، ويهدد الرئيس بوتين الآن بنقل أسلحة نووية إلى دولة مجاورة.

وضاقت الدنيا على الروس. فقد قُتل عشرات الآلاف من الرجال والنساء الروس. وجرى تعبئة مئات الآلاف رغما عنهم؛ ويفر الملايين من البلد هربا من الخدمة العسكرية. وألقي القبض على صحفيين مستقلين؛ وسُحقت حرية التعبير. والاقتصاد الروسي مستمر في الانكماش. والجيش الروسي في حالة من الفوضى، حيث يعتمد على مجموعة فاغنر - وهي مجموعة مرتزقة غير خاضعة للمساءلة أنكر وجودها قبل عام، ولكنها تقدم الآن المشورة لوزارة الخارجية الروسية بشأن رئاستها لمجلس الأمن.

لقد فقد جيل روسي مستقبه، ولا تستطيع الحكومة الروسية حتى تفسير السبب. ومبررات روسيا للحرب - هزيمة النازيين ومكافحة الأسلحة البيولوجية - أكاذيب واضحة. ولن يتم الاعتراف أبدا بمطالبات روسيا بالأراضي الأوكرانية. وعلى الرغم من كل ادعاءات الوزير لافروف حول التعددية الفعالة، لا أرى شيئا فعالا أو متعدد الأطراف في سياسة روسيا الخارجية.

ويمكن للمؤسسات المتعددة الأطراف، بل وينبغي لها، أن تتطور، بما في ذلك مجلس الأمن، وهي تدعم - مع المملكة المتحدة - إصلاحات لجعلها أكثر فعالية وتمثيلا. ويجب أن يستند التغيير إلى

صميمه يحمل التوقعات المشتركة لشعوب العالم وينبغي أن يخدم مصالح جميع البلدان. ولا يمكن للأمم المتحدة ولا ينبغي لها أن تخدم فقط مصالح بعض البلدان، أو حتى عدد قليل من البلدان. ومن غير المعقول أن يرأس مواطنو بلد واحد بعض وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية على أساس طويل الأجل أو حتى دائم.

إن التغيير الكبير في العالم يتسارع. وقد أصبح العالم المتعدد الأقطاب حقيقة واقعة. ويجب كذلك أن تواكب وتيرة الديمقراطية في العلاقات الدولية لتعكس حقا المساواة وتعزز الإنصاف والفعالية في تعددية الأطراف. وتستحق البلدان النامية، والبلدان الأفريقية على وجه الخصوص، أن تضطلع بدور أكبر في الأمم المتحدة. فيجب ضمان حق البلدان النامية في المشاركة وصنع القرار. ونؤيد مبادرة الأمين العام غوتيريش لإصلاح المؤسسات المالية الدولية، ويجب أن نعمل فورا لتحسين نظام الحكم العالمي.

رابعا، يجب مقاومة الجزاءات الانفرادية التي تنتهك القانون الدولي. إن الجزاءات الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة وبلدان أخرى خارج ولاية المجلس بشكل عشوائي هي بالكامل للحفاظ على هيمنتها واحتكارها التكنولوجي وأيديولوجيتها. وليس لممارستها أساس قانوني. وهذا يتناقض تناقضا صارخا مع تطور العالم وتقدمه. إن الجزاءات الانفرادية أشبه بوحش هائج يخلق باستمرار أزمات إنسانية ويقاقمها وينتهك الحقوق الأساسية للمرأة والطفل ويعوق تنمية البلدان وتقدمها، ولا سيما البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويسبب أضرارا جسيمة لانسجام واستقرار العلاقات الدولية.

والأمر الذي يثير قلقا أكبر هو أن الجزاءات الانفرادية، التي غالبا ما تستخدم باسم التمسك بالقانون الدولي وتنفيذ قرارات المجلس، عرضت الأمم المتحدة لاتهامات لا أساس لها وأضعفت مرجعيتها في تعددية الأطراف. ونحث مرة أخرى البلدان المعنية على أن توقف فورا فرض الجزاءات الانفرادية. وندعو المجتمع الدولي وجميع البلدان إلى التمسك بالإنصاف والعدالة والاستقلال وإلى مقاومة هذه الأعمال غير القانونية والتصدي لها معا.

ولا يزال أمن ورفاه أجيال البشرية الحالية والمقبلة يعتمدان على التعزيز المستمر لروح الميثاق وعلى الحفاظ على وضع الأمم المتحدة ودورها. وبغية الحفاظ على سلطة الميثاق وفعاليته، ينبغي لنا ألا نغفل ذلك بالأقوال فحسب، بل بالأفعال كذلك. ويجب علينا ألا نجعل الآخرين يفعلون ذلك فحسب، بل نبدأ بأنفسنا. ويجب ألا نكون فاترين وأن نغفل ذلك بشكل انتقائي بل يجب علينا أن نغفل ذلك طوال الوقت بشكل مستمر. ويجب علينا ألا نتخذ دوائر أندية حصرية وأن نخلق ما يسمى بالديمقراطية والمواجهة والروايات الاستبدادية وأن نثير النزاعات الجيوسياسية، بل يجب علينا أن ندعو إلى الحوار والتعاون ونصر على التشاور المكثف والإسهام المشترك والمنافع المشتركة وحل النزاعات بالوسائل السلمية.

ثانيا، يجب علينا أن نتمسك بقوة بنظام دولي يستند إلى القانون الدولي. فلا يوجد سوى نظام واحد مشترك بين الدول، هو النظام الدولي الذي يستند إلى القانون الدولي. وفي مواجهة التغيير الكبير والفضوى في عالم اليوم، يجب علينا أن نسترد دائما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن نستخدم القانون الدولي كأساس لمعالجتنا للشؤون الدولية. فهذا ضمان هام لدعم الإنصاف والعدالة والتصدي للتحديات العالمية وحماية سيادة جميع البلدان وأمنها ومصالحها التنموية.

إننا نعارض قيام بعض البلدان بتشويه معنى القانون الدولي وفرض إرادتها على المجتمع الدولي وتغليفه بوصفه ما يسمى بالنظام الدولي القائم على القواعد وبالانتهاك التعسفي للحقوق المشروعة للبلدان الأخرى، في انتهاك لسيادة القانون الدولي. كما إننا نعارض تهميش الاتفاقات الدولية، سواء كان ذلك بتقويضها بشكل تعسفي أو الكيل بمكيالين. فليست هناك مصداقية تذكر في هذا الصدد. وإذا حولت دولة كبرى بشكل تعسفي المعاهدات والاتفاقات الهامة التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين إلى حبر على ورق، فلن يتأكل القانون الدولي فحسب، بل لن ينعم العالم بالسلام على الإطلاق. وفي هذا الصدد، يجب على البلد المعني التفكير بجدية في أفعاله.

ثالثا، من الضروري ضمان مشاركة جميع البلدان على قدم المساواة في الشؤون الدولية. إن النظام الدولي مع الأمم المتحدة في

يجب على روسيا أولاً وقبل كل شيء أن تسحب فوراً وبدون قيد أو شرط جميع قواتها ومعداتها من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. كان ذلك هو المطلب المتكرر للجمعية العامة، الذي دعمته الدول الـ 141، الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، التي صوتت مؤيدة للقرار دإب-6/11. وأود أن أكون واضحاً: ينبغي عدم التسامح مع أي محاولة لتغيير الوضع السلمي القائم لإقليم ما من جانب واحد بالقوة أو الإكراه في أي مكان في العالم. كما ينبغي عدم التسامح مع أي بيان، لا سيما من عضو دائم في المجلس، ينكر سيادة واستقلال ووحدة أراضي أوكرانيا أو جيرانها أو أي دولة عضو أخرى.

ولا تتضمن المذكرة المفاهيمية (انظر S/2023/244) التي عممتها روسيا من أجل المناقشة المفتوحة اليوم كلمة واحدة عن أوكرانيا أو العدوان عليها، وبدلاً من ذلك تنتقد فقط العديد من الأزمات وعمليات الغزو السابقة الأخرى. لا يوجد بلد له سجل تاريخي لا تشوبه شائبة، وينبغي لنا جميعاً أن نواجه تلك الحقيقة بصراحة وأن نكون متواضعين بشأنها. وفي هذا الصدد، فإن استخدام مصطلح "تعددية الأطراف" لمجرد الانتقاد الانتقائي للإجراءات الانفرادية المختارة التي تتخذها بلدان أخرى هو إساءة استخدام أو تسييس لهذا المصطلح. والترويج لهذا السرد في محاولة لحشد الدعم لمعسكر طرف ما وإضفاء الشرعية على أفعاله لن يؤدي إلا إلى إثارة المزيد من الانقسام بيننا وتقويض سيادة القانون وتعددية الأطراف نفسها. إن تنشيط تعددية الأطراف ودعمها أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ولنذكر أنفسنا بأن هذه ليست المرة الأولى التي ننقسم فيها. وفي كل مرة سابقة، وجدنا طريقاً للتغلب على انقساماتنا. فلنعد إذن إلى نقطة البداية، أي المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون، التي تقوم عليها التعددية الأطراف الفعالة في عالم يتسم بالتنوع. ولهذا السبب كرر وزير الخارجية هاياشي في هذه القاعة في كانون الثاني/يناير دعوته إلى أن تتحد الدول دعماً لسيادة القانون (انظر S/PV.9241). ولهذا السبب تعزز اليابان سيادة القانون في مجلس الأمن وخارجه. يجب احترام القانون الدولي، بما في ذلك

والصين، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن ودولة كبرى مسؤولة، ما فتئت تتمسك بتعددية الأطراف الحقيقية. وللصين أفضل سجل في الامتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم القانون الدولي والعلاقات الدولية. يمثل مفهوم الرئيس شي جين بينغ لبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية اتجاهاً أساسياً لحل المصاعب والمشاكل الرئيسية في العالم اليوم.

ستبذل الصين كل جهد ممكن لتعزيز تنفيذ مبادرة التنمية العالمية ومبادرة الأمن العالمي ومبادرة الحضارة العالمية، ولتعزيز التحديث في الصين بشكل شامل، والمشاركة في أعمال الأمم المتحدة على جميع الجبهات، والمساهمة في تعزيز التضامن والتعاون الدوليين في التصدي المشترك للتحديات وصون القيم المشتركة للبشرية. وفي مواجهة عالم من التغيرات والاضطرابات المتشابكة، سوف تتحرك الصين بثبات في الاتجاه الصحيح.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أوضح أن تعددية الأطراف تكمن في صميم الأمم المتحدة. قد تكون هناك آراء مختلفة بشأن تعددية الأطراف، ولكنني أمل أن يكون القصد من مناقشة اليوم المفتوحة توحيدنا لا تفريقنا. لا يمكن لدولة عضو بمفردها أن تحل المشاكل العالمية الراهنة. فنحن بحاجة إلى استجابة جماعية متعددة الأطراف. ولا تؤدي تعددية الأطراف دورها إلا عندما تعمل الدول الأعضاء معاً على أساس الثقة والتعاون المتبادلين، بما يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ومن المفارقات، بل والمأساة، أن يواصل الاتحاد الروسي، العضو الدائم في مجلس الأمن، عدوانه من جانب واحد على أوكرانيا، بينما يستضيف مناقشة مفتوحة بشأن تعددية الأطراف الفعالة من خلال الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، في ذات اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. إن عدوان روسيا المستمر وغير المبرر ليس سوى تحد صريح لمبادئ الميثاق. وقد منع الاستخدام المستمر لحق النقض أو التهديد باستخدامه الذي صاحب ذلك العدوان مجلس الأمن من اتخاذ قرارات، مما أدى إلى شل المجلس والنيل من مصداقيته في الوقت تمس حاجة العالم إليه للوفاء بمسؤوليته.

غير قانوني في جورجيا في عام 2008 وفي القرم ودونباس في عام 2014، وهي تفعل ذلك منذ أكثر من عام في جميع أنحاء أوكرانيا. إن روسيا تنتهك المبادئ الأساسية للنظام الدولي. وهي تنتهك سيادة دولة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية؛ وتنتهك القانون الدولي الإنساني بشكل منهجي ومتعمد من خلال استهداف المدنيين؛ وتنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال ترحيل الأطفال الأوكرانيين وارتكاب التعذيب وغيره من الفظائع؛ كما أنها تنتهك حظر الأسلحة الذي قرره مجلس الأمن بشراء طائرات مسيرة من إيران لقصف البنية التحتية المدنية بشكل عشوائي، في انتهاك للقرار 2231 (2015). وقد أدانت الجمعية العامة إدانة قاطعة وبأغلبية ساحقة تلك الانتهاكات لميثاقنا. وعلى وجه الخصوص، طالبت روسيا بإنهاء عدوانها من دون تأخير وسحب قواتها.

وإذا كانت روسيا تريد حقا الدفاع عن تعددية الأطراف، فعليها أن تحترم فعلياً القواعد الدولية والقانون الدولي، ويجب أن تتوقف عن انتهاك الميثاق. إذا كانت روسيا تريد حقا الدفاع عن تعددية الأطراف، فيتعين عليها أن تنتهي حربها العدوانية، التي لها عواقب وخيمة على أوكرانيا والعالم بأسره. وإذا كانت روسيا تريد حقا الدفاع عن تعددية الأطراف، فعليها أن تسحب قواتها على الفور من الأراضي الأوكرانية. وإذا كانت روسيا تريد حقا الدفاع عن تعددية الأطراف، فعليها أن تلتزم بحسن نية بالسعي إلى تحقيق السلام. وإذا كانت روسيا تريد حقا الدفاع عن تعددية الأطراف، فعليها احترام قرارات المحاكم الدولية، بما في ذلك محكمة العدل الدولية، التي كانت واضحة بشأن هذه القضية منذ 16 آذار/مارس 2022.

وبالنظر إلى حجم تحديات القرن الذي نعيش فيه، سواء على الجبهات الأمنية أو الصحية أو البيئية أو التكنولوجية، فإن الاستجابات الجماعية هي وحدها التي يمكن أن تكون فعالة. ويجب أن نستعيد الاستقرار ونتغلب على الأزمات مثل المأساة التي تتكشف فصولها في السودان بالدفاع عن تعددية أطراف طموحة تحمي مصالح دولنا وشعبونا، فضلا عن الخير العام للبشرية. ولا يمكننا أن نصون السلام والأمن الدوليين بشكل جماعي إلا من خلال التقيد الصارم بمبادئ

الميثاق وقرارات الأمم المتحدة، والامتثال له وتنفيذه بحسن نية من جانب الجميع. وينبغي أن تظل الأمم المتحدة حصن تعددية الأطراف. وينبغي لمجلس الأمن أن يقود ذلك العمل، لا أن يعوقه.

وعلينا أن نعترف بأن الأمم المتحدة لم تكن أبدا مثالية. ومع ذلك، نحن جميعا بحاجة إلى الأمم المتحدة بوصفها جوهر تعددية الأطراف. ويجب أن نعزز مهام الأمم المتحدة من خلال الإصلاح لكي نعبر بشكل أفضل عن واقع اليوم بدلا من الواقع قبل 80 عاما تقريبا، كما ذكرنا الأمين العام للتو في إحاطته. لقد طال انتظار أن يعلن زعماء العالم بصوت واحد ضرورة إجراء إصلاح مبكر لمجلس الأمن، كما فعلوا في عام 2005. وينبغي أن نضاعف جهودنا لتحقيق ذلك الهدف في أقرب فرصة.

وتؤيد اليابان تأييدا تاما مبادرة الأمين العام، خطتنا المشتركة، (A/75/982) وستواصل المشاركة النشطة والبناءة في المناقشات بشأن الخطة الجديدة للسلام. وأمل أن تعزز التوصيات الطموحة للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة المناقشات الحيوية بين الدول الأعضاء. إن مستقبل الأمم المتحدة وتعددية الأطراف يعتمدان علينا، نحن الدول الأعضاء. فلنغتنم ذلك معا.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** إن النظام الدولي المتعدد الأطراف الذي أنشأه ميثاق الأمم المتحدة، الذي بني على أنقاض الحرب العالمية الثانية، أداة للسلام، تقوم على مبادئ مثل التساوي في السيادة بين الدول واحترام القانون الدولي وعدم استخدام القوة، والتسوية السلمية للمنازعات. واليوم تنتهك تلك المبادئ ويجري الاستهزاء بها. وتعددية الأطراف تعني الاتفاق على التقيد بالقواعد التي أسهمنا بشكل جماعي في إرسائها والتي اخترنا جميعا التمسك بها بغية الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ويجب علينا جميعا أن نحترم ميثاقنا المشترك ونظام الأمن الجماعي الذي أنشأه، على أساس سيادة القانون. ونؤكد من جديد أن استخدام القوة، إلا دفاعا عن النفس، غير قانوني.

ولكن بالنسبة لروسيا، يبدو أن سيادة القانون والمبادئ التي تقوم عليها التعددية لم تعد سارية. فقد استخدمت روسيا القوة بشكل

وعلى مر السنين، عززت المؤسسات المتعددة الأطراف، وفي صميمها الأمم المتحدة، التعاون وحققت الرخاء والاستقرار. ولكفالة استمرار مؤسساتنا في خدمتنا بشكل جيد، يجب أن نجدد التزامنا بنظام متعدد الأطراف مُنشط، وأن نتمسك بالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها، خاصة في وقت يجري فيه تقويضها. نحن بحاجة إليه لمساعدتنا على التصدي للتحديات العالمية غير المسبوقة التي نواجهها.

ويكتسي تعزيز التعاون بين المنظمات المتعددة الأطراف على الصعيدين الدولي والإقليمي، مع الأمم المتحدة في صميم ذلك العمل، أهمية بالغة في مجالي السلام والأمن والتنمية المستدامة. ومالطة مناصر قوي لنزاهة آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة واستقلالها وأدائها لوظائفها. إن حقوق الإنسان عالمية ولا تتجزأ. وهناك حاجة أيضا إلى نقلة تفضي إلى التحول في الحوكمة العالمية للاستجابة لأوجه عدم المساواة المتزايدة. ويتطلب بناء المساواة من خلال تعددية الأطراف مشاركة النساء مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية من أجل تعزيز الإجراءات والاتفاقات التي تمثل نقلة تفضي إلى التحول في المجال الجنساني.

وأود أن أبدي بعض الملاحظات على المذكرة المفاهيمية (انظر S/2023/244) التي عممت قبل جلسة اليوم. أولا، من المهم أن نبرز أنه منذ إنشاء منظماتنا، ما فتئ العالم يسترشد على نطاق واسع بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساسية، التي نجد من بينها مبدأ التساوي في السيادة بين الدول. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه وفقا لإعلان الأمم المتحدة لعام 1970 بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لا يوجد تعارض بين مبادئ القانون الدولي لأنها مترابطة، وينبغي تفسير كل مبدأ في سياق المبادئ الأخرى. وفي ذلك السياق، لا يمكننا أبدا أن نقبل نتائج الاستفتاءين غير القانونيين اللذين أجريا في العام الماضي ودبرتهما روسيا كذريعة لمزيد من انتهاك استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. كما لا يمكننا الاعتراف بما يسمى بالجمهوريات الناشئة عن أعمال روسيا غير المشروعة تجاه أوكرانيا و "سعيها من

القانون الدولي وتعزيز التعاون. فقانون القوة يجعل الإجراء الصائب لا يحمي أحدا.

ندعم المؤسسات الدولية وإصلاحاتها الرامية إلى تكييف الحوكمة العالمية مع تحديات اليوم. وهذا هو السبب في إصلاح مجلس الأمن، الذي تؤيد فرنسا توسيعه. وبالإضافة إلى ذلك، قدمنا، بالاشتراك مع المكسيك، مبادرة للأعضاء الخمسة الدائمين بالتعليق الجماعي والطوعي لاستخدام حق النقض عندما يتعلق الأمر بالفظائع الجماعية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد تلك المبادرة، التي يؤديها بالفعل 106 بلدان.

وتشاطر فرنسا الأمين العام آراءه بشأن مستقبل كوكبنا وسكاننا. لقد ساهمنا في اعتماد الخطة الجديدة للسلام ونحن ملتزمون تماما بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا نزال ملتزمين بالصحة العالمية والتعليم ومكافحة انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي في البر والبحر. وسنستضيف بالتعاون مع كوستاريكا، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات في عام 2025. وفي حزيران/يونيه، سنستضيف أيضا مؤتمر قمة في باريس من شأنه أن يمكننا من إبرام اتفاق مالي عالمي جديد في سياق أدى فيه العدوان الروسي في أوكرانيا إلى تفاقم الحالة بشكل خطير في البلدان الأكثر عرضة لأزمة الغذاء.

تشجع فرنسا وتدعم العمل الطموح من أجل المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال خطة المجلس المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وندعم جهود الأمين العام ونؤيد تأييدا تاما توصياته بشأن خطتنا المشتركة (A/75/982)، التي تدعو إلى تعددية أطراف شاملة للجميع وفعالة للتصدي بشكل أفضل لأكثر التحديات إلحاحا التي تواجهها البشرية. فلنواصل المطالبة باحترام قواعدنا المشتركة. ولنواصل اتخاذ الإجراءات من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين. ولنواصل دعم وتعزيز المبادرات التي تقيد حقا التضامن الدولي والقانون الدولي.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أنا أيضا أشكر الأمين

العام على تشاطره بنات فكره وأفكاره الثاقبة معنا اليوم.

المنظمة وتعزيز القوة البناءة لتعددية الأطراف، إلى جانب عمل المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة، الذي أنشأه الأمين العام في آذار/مارس من العام الماضي.

استعدادا لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، نشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتقييم التقدم الذي أحرزه حتى الآن والثغرات المتبقية، مع الانخراط في جهود مكثفة متعددة الأطراف لإعادة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى المسار الصحيح. كما نتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر 2024 وإلى تقديم أفكار لترتيبات الحوكمة في مجالات المشاعات العالمية.

**السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أبدأ بشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على بيانه.

أود أيضا أن أشدد على أهمية الموضوع الذي ناقشته، والذي يكمل المناقشة التي نظمتها الهند في كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن توجه جديد لإصلاح تعددية الأطراف (انظر S/PV.9220)، والاجتماع الذي نظمته الصين في أيار/مايو 2021 بشأن دعم تعددية الأطراف والنظام الدولي المتمحور حول الأمم المتحدة (انظر S/2021/456)، وحتى المناقشة التي نظمتها فييت نام في كانون الثاني/يناير 2020 بشأن دعم ميثاق الأمم المتحدة من أجل صون السلام والأمن الدوليين (S/PV.8699). وبعبارة أخرى، تشهد هذه القاعة، عاما بعد عام، على اتفاق الدول على الحاجة إلى تعددية أطراف فعالة بغية الدفاع بشكل أفضل عن الميثاق. المشكلة هي أنه بدلا من أن ينخفض عدد النزاعات فقد تزايد منذ كانون الثاني/يناير 2020، على الرغم من دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار عالميا. وإذا كنا نتكلم عن تعددية الأطراف، فقد حان الوقت لتحويل الأقوال إلى أفعال والخطب إلى أعمال. وبعد التجارب المأساوية التي قادت البشرية إلى حربين عالميتين، كرسنا تعددية الأطراف من خلال نفس ميثاق الأمم المتحدة الذي ندافع عنه اليوم. ولن يُسمح أبدا مرة أخرى لأي أمة، مهما كانت قوتها، أن تعرض سلام وأمن دولة أخرى، أو العالم بأسره، للخطر لمجرد أن ذلك يناسب مصالحها أو طموحاتها.

أجل الاستقلال أو 'الاستقلال الذاتي الاستراتيجي'، كما هو مبين في المذكرة المفاهيمية. بل على العكس من ذلك، تسهم هذه الإجراءات في تفكيك النظام القائم على القواعد.

ثانيا، من دواعي القلق العميق أن الاتحاد الروسي، وهو عضو دائم في مجلس الأمن، تجاهل بشكل صارخ الوظيفة الأساسية للمجلس المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين عندما شن عدوانه على أوكرانيا. ولا يمكننا أن ننسى أن حربه غير القانونية وغير المبررة ودون استئذان قد ولدت واحدة من أسوأ أزمات اللاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، إلى جانب نقص الحبوب العالمي، ومئات الآلاف من القتلى والجرحى، والترحيل القسري للأطفال، والقلق العالمي إزاء كارثة نووية، والإضرار بمصادقية المجلس. واليوم، ندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى وقف الحرب وسحب قواته العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا والتماس الحوار والدبلوماسية بوصفهما أدوات يمكن أن تحققا الاستقرار في المنطقة.

ومالطة، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، تؤمن إيمانا راسخا باستخدام مجموعة الأدوات بحسن نية للتسوية السلمية للنزاعات على النحو المبين في المادة 33 من الميثاق. وفي ذلك السياق، هناك أيضا مجال لمجلس الأمن لتعزيز تعاونه مع محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، تؤمن مالطة إيمانا راسخا بأنه ينبغي للمجلس أن يعبر عن حقائق وتحديات اليوم. وإذا أريد للمجلس أن يستجيب لتعددية الأطراف الحقيقية، فإننا نشدد على أهمية أيضا أن يكون المجلس أكثر شمولاً للجميع.

ومالطة مؤيد قوي للتكليف الدائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن. وعلى نفس المنوال، تؤيد أيضا تأييدا تاما الإعلان السياسي بشأن تعليق حق النقض الذي أطلقته فرنسا والمكسيك، فضلا عن مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. وأخيرا، تؤيد مالطة تأييدا قاطعا المقترحات الرئيسية للأمين العام الواردة في تقرير خطتنا المشتركة (A/75/982)، وكذلك جميع المفاوضات الجارية ذات الصلة بشأن النهوض بعمل

وتثير المذكرة المفاهيمية التي أُعدت لهذه المناقشة (انظر S/2023/244) مسألة كيف يمكن للأمم المتحدة أن تسهم في الانتقال السلس إلى نظام عالمي عادل ومنصف. كن مطمئنا إن الحرب والعنف لن يؤديا بأي حال من الأحوال إلى نظام أكثر عدلا وإنصافا، بل إلى نظام أقل عدلا وأقل إنصافا. لقد تجاوز الإنفاق العسكري العالمي تريليوني دولار في عام 2022، مما أدى بمفرده إلى تقويض الأهداف الأساسية لتعددية الأطراف ولهذه المنظمة، وهي السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. والأسوأ من ذلك أن الأسلحة النووية لا مكان لها في نظام دولي قائم على القانون وتتحدى وجود البشرية ذاته. ولذلك، لا يمكننا أن نتكلم عن تعددية أطراف فعالة ما لم نتحرك صوب تحديد الأسلحة ونزع السلاح الفعالين. وحتى المادة 26 من الميثاق تشير إلى أقل تحويل ممكن لموارد العالم البشرية والاقتصادية إلى ناحية التسليح. فلنستك البنادق ونفي بوعد السلام الذي قطعناه على أنفسنا في سان فرانسيسكو، فضلا عن التزامنا بالعيش معا في إطار من حسن الجوار. هل من عدو أكبر لتعددية الأطراف من التعامل مع العالم وكأنه جولة من المخاطر أو لعبة للترفيه؟ هذه هي الطريقة التي فهِمت بها القوى الاستعمارية في القرن التاسع عشر والنظامان الفاشي والنازي في القرن العشرين العالم إبان غزوها وضمها لأُمم أخرى وإخضاعها بالقوة، وأحيانا باللجوء إلى استفتاءات مخزية لإضفاء مظهر الشرعية. وهذه الممارسات لا تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل إنها لا تطاق أخلاقيا.

ولا يمكن لإكوادور أن تلزم الصمت في هذه الحالة، وهي ملتزمة بدعم إصلاح مجلس الأمن ووضع خطة جديدة للسلام. ولكن لا يخطئ أحد: فأى إطار مؤسسي، مهما كانت حدائته، وأي أداة تخطيط، مهما كانت استراتيجية ومُحدثة، ستختزل إلى إيماءات جوفاء ما لم تكن مصحوبة بتغيير في سلوك الدول. وفي هذا الصدد، يقع على عاتق الأعضاء الدائمين في المجلس التزام بممارسة قيادة مسؤولة تتفهم وتحترم مبدأ الحق المجتمعي الجامع، الذي لا يمكن بموجبه لكيان واحد أن يستحوذ على تراثنا المشترك لأنه للاستخدام المشترك لجميع الدول في المجتمع الدولي. وكما قال الأمين العام الأسبق بطرس

إن الالتزام ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات أمر أساسي، على نحو ما أشار إليه مجلس الأمن في البيان الرئاسي S/PRST/2022/3، المؤرخ 6 أيار/مايو 2022، الذي صدر فيما يتصل بنظره في البند المعنون "صون السلام والأمن في أوكرانيا". وفي غضون أسبوعين تحديدا، ستحل الذكرى السنوية الأولى لذلك البيان، الذي لم ينفذ بعد. وثمة مبدأ رئيسي آخر للميثاق، هو حرمة السلامة الإقليمية، وهو مبدأ مقدس للدول. ومن هذا المنطلق، فإن المناقشة التي تجمعنا اليوم ستكون عديمة الجدوى ما لم يكن في نهايتها صراع أو حرب أو غزو أقل. ما هي النتيجة التي يمكن أن تتمخض عنها مناقشة اليوم أفضل من تصميم بلدكم، سيدي الرئيس، على إنهاء العدوان العسكري على أوكرانيا، كما أمرت محكمة العدل الدولية في 16 آذار/مارس 2022؟ وهل من إرث أفضل يمكن أن يكون لرئاستكم، سيدي الرئيس، من أن تختار حكومتكم العودة إلى طريق السلام وسحب قواتها المحتلة؟

ليس لأي من الذرائع التي يُتذرَع بها لمهاجمة أوكرانيا انتهاكا للميثاق أي أساس قانوني على الإطلاق. لقد قيل لنا في هذه القاعة، على سبيل المثال، إن غزو أوكرانيا هو رد على رهاب مزعوم من الثقافة الروسية. قيل لنا إن الغزو هو رد على مؤامرة مزعومة من قبل الغرب لإضعاف بلد الرئيس. يقال لنا إن روسيا تتصرف دفاعا عن النفس ضد سياسات أوكرانيا المعادية لروسيا تجاه بعض السكان. وكما قلت نوا، ليس لأي من تلك الحجج أي أساس في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نتذكر أن الميثاق واحد وغير قابل للتجزئة وعالمي. ليس هناك ميثاق للغرب، وآخر للشرق، وميثاق للشمال، وآخر للجنوب. لا يوجد ميثاق للأمم المتحدة للمسلمين، وواحد للمسيحيين وآخر لليهود. كما لا يمكن أن يكون هناك ميثاق لأفريقيا، وميثاق لأوروبا، وآخر لأمريكا، وما إلى ذلك. كلا - أكرر أن الميثاق واحد وغير قابل للتجزئة وعالمي. ولا يسعنا إلا أن نعترف بإسهام روسيا الهائل، بما في ذلك إسهام كبار رموز ثقافتها، مثل تولستوي ودوستويفسكي وبوشكين وباسترناك. ولا يمكننا أن نتخيل للحظة واحدة أنهم سيوافقون على الموت والألم اللذين جلبتهما هذه الحرب العبيثة لملايين البشر.

المدارس والمرافق الصحية وغيرها من البنى التحتية المدنية بالأرض لإجبار بلد بأكمله على الخضوع. وعلى الرغم من ذلك أتت روسيا إلى هنا لتتشاطر آراءها بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول. ولولا آلاف الضحايا الأبرياء والملايين الذين شردوا قسرا وعدد لا يحصى من الأطفال الذين سلبت أحلامهم وحرمو من طفولتهم والألم المروع للمعتدين والنساء المغتصابات والأسر الممزقة لكان ذلك مجرد محاكاة ساخرة - ربما أعطاها مونتي بايثون عنوان: "الحفاظ على ميثاق الأمم المتحدة على الطريقة الروسية: تمزيقه وإيداعه في حفرة عمقها ستة أقدام في باطن الأرض". ولكن لسوء الحظ أن هذه ليست محاكاة ساخرة وليس فيها ما يثير الضحك. إن ما حدث في أوكرانيا مأساة أوكارثة من صنع الإنسان ترتبت عنها تداعيات أمنية خطيرة على أوروبا وآثار ضارة في جميع أنحاء العالم وتجسد عكس كل ما نمثله وكل ما يجمعنا هنا. ولن تقبل أي دولة محبة للسلام بأي واقع مواز ومصطنع بهدف تحويل المعتدي إلى مدافع عن الميثاق أو من يشعل الحرائق إلى رجل إطفاء أو داعية حرب إلى صانع للسلام. هذه هي المسألة الحقيقية التي نعتقد أننا ينبغي أن نتحدث عنها، وخاصة اليوم.

إن الحرب المستمرة في أوكرانيا والواقع العالمي الحالي يثيران التساؤل عن تعددية الأطراف ومستقبلها وقدرتنا على الدفاع عنها. لقد بينت نحو ثمانية عقود بوضوح أن تعددية الأطراف لاغنى عنها حتى الآن لتعزيز السلام والاستقرار وتوطيد سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. إننا بحاجة اليوم إلى تعددية الأطراف أكثر من أي وقت مضى لأننا نعلم أن التحديات العالمية تتطلب حولا عالمية وأنها نستطيع أن نحقق المزيد من خلال العمل معا بدلا من السعي إلى تحقيق مصالحنا بشكل فردي. ولن يتمكن أي بلد بمفرده مهما كان حجمه أو ثروته من التصدي الناجح لتغير المناخ أو الإرهاب العابر للحدود أو الجوائح في المستقبل، لأن ذلك يتطلب التزاما حقيقيا بالتعاون الدولي والدبلوماسية والتوافق فضلا عن الاعتراف الثابت بأنه لا يمكن لأي بلد أن يحقق أهدافه على حساب الآخرين. كما يتطلب ذلك الدفاع عما اتفقنا عليه واحترام الالتزامات الدولية وإدانة من يسيئون إلى أنفسهم ويشوهونها تحت ستار الدفاع عنها.

غالي، لم يتبق سوى قوة واحدة يمكنها فرض النظام على الفوضى الناشئة: إنها قوة المبادئ التي تتجاوز المفاهيم المتغيرة للنفعية.

وفي الختام، لا بد لي من التذكير بأن تعددية الأطراف ليست غاية بل هي وسيلة تعتمد عليها النساء والفتيات في هايتي وكولومبيا واليمن وأفغانستان وسوريا والسودان والصومال، وجميعنا وجميع دولنا. فلندافع عن ميثاق الأمم المتحدة بممارسة ضبط النفس والتسامح وصون السلام وتوطيده. وكما يذكرنا الأمين العام في "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، فإن السلام منفعة عالمية يجب أن نحميها ونديرها.

**السيد خوجا** (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بشكر الأمين العام على ملاحظاته والإشادة بجهوده الدؤوبة، فضلا عن موقفه الواضح والقوي والمبدئي دائما لصالح السلم والأمن وتعددية الأطراف واحترام ميثاق الأمم المتحدة.

قبل أربعمئة عام، قال فرانسوا دي لاروشفوكولد: "النفاق هو الجزية التي تدفعها الرذيلة للفضيلة". ننتقل سريعا إلى هذه الجلسة والتناقض الصارخ الذي نجد أنفسنا فيه اليوم. لقد تجاهل عضو دائم في مجلس الأمن ميثاق الأمم المتحدة بصراحة وتحد. وهذا البلد ذاته قد انتهك عن علم وعن طيب خاطر كل قاعدة أرسيت عادة فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول. لقد تجاهل قرارات مجلس الأمن والتزاماته الدولية، ومع ذلك اختار أن يلقي الدروس على العالم عن تعددية الأطراف، كما سمعنا اليوم.

ويمكنني أن أستمر في الحديث عن العموميات أو أن أكرر العديد من المسائل الهامة التي ذكرها الزملاء حول الطاولة، ولكنني أفضل أن أذكر أبسط الحقائق. إن روسيا تشن حربا عدوانية ظالمة وغير مبررة وغير قانونية ضد دولة ذات سيادة. إنها تشكك في حق تلك الأمة في الوجود ولديها الجرأة على التظاهر بإنقاذ المساواة في السيادة. يرتكب الجيش الروسي ومجموعة فاغنر جرائم مروعة في أوكرانيا، كما وثقتها الأمم المتحدة، بينما تتظاهر روسيا بالدفاع عن القيم العالمية. إن الصواريخ الروسية تدمر المناطق السكنية وتقتل المدنيين وتسوي

وسحب قواتها من أوكرانيا فضلا عن احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

**السيد بينالفير بورتال (كوبا) (تكلم بالإسبانية):** نؤيد البيانين اللذين سيدلي بهما ممثلا أذربيجان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز وفنزويلا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة. نرحب بوزير الخارجية سيرغي لافروف وبنائب وزير الخارجية سيرغي ريبكوف على رأس مجلس الأمن اليوم. ونعرب عن امتناننا لعقد هذه المناقشة المفتوحة ونحن نحتفل باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، وهي مبادرة اقترحتها في الجمعية العامة جمهورية فنزويلا البوليفارية الشقيقة خلال رئاستها لحركة عدم الانحياز من عام 2016 إلى عام 2019.

في الحالة المعقدة الراهنة التي تعصف بها التوترات المتصاعدة والأشكال الجديدة من الهيمنة تتزايد التهديدات للسلام والأمن الدوليين بينما تضعف تعددية الأطراف تدريجيا. إن لهذه الأزمة العالمية المتعددة الأبعاد التي تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا تأثيرا أكبر على بلدان الجنوب بسبب النظام الدولي الجائر السائد وغير المستدام، حيث تزايدت أوجه عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي والفقر. كما تنتشر النزاعات وتزداد الحروب غير التقليدية بينما يتسارع سباق التسلح على نحو لا يمكن السيطرة عليه. وهناك محاولات لإعادة فرض نظام أحادي القطب بتجاهل المعاهدات الدولية وزيادة التدابير القسرية الانفرادية علاوة على الانتهاكات المتكررة الأخرى للميثاق والقانون الدولي، الأمر الذي يضر بالتعايش السلمي بين الأمم. في مواجهة ذلك الواقع القائم نؤكد مجددا أهمية تضافر جهودنا لتعزيز تعددية الأطراف والتعاون والتضامن الدوليين لأجل التغلب على التحديات المشتركة. ويجب علينا تحويل الأمم المتحدة وإصلاحها على نحو عاجل وفعال على نحو يمكننا من التقدم نحو نظام دولي ديمقراطي وعادل ومنصف يحترم المساواة في السيادة بين الدول لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. ويجب أن نعزز ثقافة السلام التي تكفل أمن ورفاه دولنا. كما يجب

ويتعين إصلاح الأمم المتحدة بغية تعزيزها وجعلها أكثر كفاءة وفعالية عوضا عن إلغائها. إننا لا نرغب في عالم توججه الطموحات الإمبريالية المتجددة أو عالم تمزقه المنافسات الجديدة بدلا من عالم موحد في هدفه. ولن يكون هناك معنى لتعدد الأقطاب بل سيبحث على السخريّة إذا فشلنا في التصدي للتحديات الهائلة التي يفرضها تغير المناخ والتدهور البيئي. لقد أكدت الجمعية العامة مرات عديدة أنها لن تقبل مستقبلا تملي فيه القوة الحق وأنها لن تخدع بأي تلاعب سخيف بالألفاظ تصف العدوان بأنه "عملية خاصة" وتتستر فيها الجرائم بثياب "العناية الخاصة". فلنسم الأشياء بأسمائها الحقيقية لأن النفاق ليس سوى الجرأة على التبشير بالنزاهة بواسطة الفساد.

ولسوء الحظ فقد ألفت روسيا بثقلها منه اليوم بمزيج سام من كل ما يناسب دعايتها. وعلى وجه الخصوص أصبح هوسا روسيا أن تشير إلى جمهورية كوسوفو - وهي بلد يعترف به أكثر من نصف أعضاء الأمم المتحدة بهذه الصفة - لتبرير إجراءاتها غير القانونية في جورجيا في عام 2008 وفي أوكرانيا منذ عام 2014 - التي ما تزال مستمرة في هذه اللحظة كما نعلم جميعا. لقد قضت محكمة العدل الدولية بأن استقلال كوسوفو يتسق مع القانون الدولي. كما طالبت المحكمة روسيا بوقف حربها. وليس هناك ما يبدو أكثر فراغا من الجهد اليائس لتبرير ما لا يمكن تبريره ومحاولة الاختباء وراء ما ليس مقبولا. وكما نعلم فلا يمكنكم سد قرص الشمس بإصبعكم، ومرة أخرى اليوم لم نسمع شيئا عن المسألة الرئيسية: بموجب أي مادة من الميثاق هاجمت روسيا جارتها وضمت أجزاء من أراضيها بالقوة؟

وإذا أردنا أن نحافظ على الأمم المتحدة بوصفها حجر الزاوية في عالم متعدد الأطراف حقا فإن علينا أن نحترم بعضنا بعضا بدلا من الازدراء، كما يتعين علينا إظهار التضامن وليس التهديدات، واختيار الدبلوماسية وتعزيز الحوار بدلا من شن الحرب، والعمل معا لأجل التقيد بالتزاماتنا. إننا بحاجة إلى تحقيق العدالة أيضا بواسطة المساءلة عن الجرائم المرتكبة حتى تتسنى محاسبة الجناة. ويعني ذلك - بما تقتضيه الحالة الملحة اليوم - أنه يجب على روسيا إنهاء حربها

عدوانياً بموجب أحكام قرار الجمعية العامة 3314 (د-29) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1974. ومن ناحية أخرى، نكرر أيضاً الإعراب عن قلقنا إزاء الاحتجاج المتكرر بالدفاع المشروع عن النفس ضد الأطراف الفاعلة من غير الدول، الأمر الذي يمكن أن يشكل إساءة استخدام للمادة 51 من الميثاق.

إننا نواجه انتهاكات لنظام الأمن الجماعي الذي تقوم عليه الأمم المتحدة ومعظم النظام العالمي. إن تكرار عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن دون أي عواقب وخيمة أمرٌ يقوض سلطة المجلس ومصداقيته في أعين المجتمع الدولي وشعوب الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بعدم الامتثال للمعاهدات الدولية، سنذكر مثلاً واحداً فقط، ولكنه مثال كان مصدر قلق كبير للمكسيك عبر التاريخ. بعد مرور أكثر من 50 عاماً على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، لا تزال الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة بعيدة عن الوفاء بها. وينطبق الشيء نفسه على بعض الالتزامات السياسية. وفي مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على سبيل المثال، وهي مسألة ذات أهمية كبيرة للعديد من البلدان، بما فيها بلدي، من المؤسف أنه لم تعتمد بعد تدابير فعالة لمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه. حتى أن بعض البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة تسمح بها أو تتسامح مع انتشارها وتحويل وجهتها، مما يعجل بنشوب النزاعات في جميع أنحاء العالم.

ولذلك ينبغي لتعددية الأطراف الفعالة أن تتخذ تدابير لاحتواء هذه الحالات وعكس مسارها. وللأسف فمن الصعب تحقيق ذلك، خاصة في مسائل السلام والأمن الدوليين، عندما يصاب مجلس الأمن بالشلل بسبب حق النقض الذي لا يُسمح باستخدامه سوى لبضع دول. إن الذين يتمتعون بحق النقض قادرون على وقف عمل المجتمع الدولي بأسره.

ولا تزال الهيئات القضائية المتعددة الأطراف محدودة النطاق. لذلك بات من الضروري تحقيق عالمية نظام روما الأساسي الذي

تتشيط دور الجمعية العامة وتعزيزه لتمكينها من القيام بعملها دون تدخل من مجلس الأمن. ويجب علينا إصلاح المجلس وجعله جهازاً أكثر شفافية وشمولاً وديمقراطية وتمثيلاً.

إن تعددية الأطراف والاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي يعدان طريقاً لكفالة التعايش السلمي وصون السلم والأمن الدوليين وإيجاد حلول دائمة للمشاكل المستمرة. ويجب أن يتوقف فوراً تنفيذ التدابير القسرية الانفرادية ووضع القوائم الزائفة والتعسفية مثل قائمة الدول التي يزعم أنها ترعى الإرهاب في تعارض مع القانون الدولي. إن العالم بحاجة إلى التضامن والتعاون والاحترام المتبادل عوضاً عن الحصار والجزاءات. وستواصل كوبا بثبات وعلى نحو مستمر الدفاع عن الميثاق والقانون الدولي والتمسك بأحكام الإعلان عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة للسلام. بتمسكنا الصارم بتلك المبادئ، نجدد التزامنا بتعددية الأطراف وصون السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

**السيد غوميس روبليدو فيردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):**

إن عقد مناقشة اليوم بشأن تعددية الأطراف الفعالة يأتي في الوقت المناسب، شريطة أن نتناولها بطريقة شاملة. وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على تشخيصه الدقيق.

تعتقد المكسيك أن تعددية الأطراف مهمة في معالجة المشاكل المشتركة للبشرية، ولكن لكي تكون فعالة فمن الضروري أن تحترم الدول التزاماتها وتفي بها في امتثال كامل لسيادة القانون. وبهذه الطريقة وحدها يمكن نشر الآليات المتعددة الأطراف اللازمة لمنع إضعاف النظام الدولي أو استعادته عندما ينهار. وفي هذا الصدد، فإن التحديات الراهنة التي تشكل في فعالية تعددية الأطراف تحديات هائلة. إن الانتهاكات المستمرة لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والالتزامات الناشئة عن المعاهدات والالتزامات السياسية تعرض للخطر السلام والأمن الدوليين في دينامية شديدة القلب.

وفيما يتعلق بانتهاكات الميثاق، فإن غزو بلد لآخر ذي سيادة يمثل انتهاكاً صارخاً للفقرة 4 من المادة 2 من الميثاق ويشكل عملاً

وتشمل هذه المبادئ الحل السلمي للنزاعات، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحظر استخدام القوة، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبالتحديد بهذه المبادئ، يمكن للدول الأعضاء أن تعزز نظاماً قانونياً دولياً مستقراً وآمناً يفيد جميع الأمم والشعوب.

وفي غضون ذلك، يجب أن تكفل تعددية الأطراف المشاركة النشطة لجميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو ثروتها أو توجهها السياسي. إن إقصاء أي بلد يقوض مبدأ استيعاب الجميع وقد يؤدي إلى نتائج متحيزة. وينبغي أن نتاح لجميع البلدان، ولا سيما البلدان المتأثرة مباشرة بالقرارات المتخذة من خلال الآليات المتعددة الأطراف، فرصة متساوية للمشاركة والإسهام والاستماع إليها في عمليات صنع القرار.

إن إساءة استخدام منظومة الأمم المتحدة والتطبيق الانتقائي للقانون الدولي يقوضان سلامة تعددية الأطراف وفعاليتها، وكذلك استخدام الانفرادية التي تشكل تهديداً خطيراً للتعاون الدولي والسلام والأمن. وتمثل التدابير القسرية الانفرادية، بما في ذلك تطبيقها خارج الحدود الإقليمية، مثلاً مقلماً على الأفعال الانفرادية الضارة التي تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان الأساسية. ولهذه التدابير غير القانونية عواقب إنسانية بعيدة المدى ويمكن أن تقوّض الشؤون الدبلوماسية الرامية إلى حل النزاعات وتعزيز التعاون.

وفي هذا السياق، بات انسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد من خطة العمل الشاملة المشتركة، إلى جانب فرض جزاءات انفرادية غير قانونية على إيران وإكراهها لبلدان أخرى على القيام بهذه الأعمال غير القانونية في تحد لنظام محكمة العدل الدولية، مثالين صارخين على كيفية انتهاك هذه الأعمال الانفرادية الضارة لميثاق الأمم المتحدة وتقويضها لمنظومة الأمم المتحدة وتهديدها لتعددية الأطراف.

أعلنت محكمة العدل الدولية في حكمها الأخير، الصادر في 30 آذار/مارس 2023، في القضية المتعلقة ببعض الأصول الإيرانية

أنشأ المحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن المضي قدماً في قبول الولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية. ولكن الواقع يبين لنا جانباً آخر للحالة: فبعد ما يقرب من 80 عاماً، يقبل أقل من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية.

وباختصار، فإن مناقشات كالتي نجريها اليوم ضرورية وحسنة التوقيت. ولكن التحديات التي تواجه تعددية الأطراف تتجاوز بكثير حدود الأمم المتحدة. وكما قيل اليوم مرات عديدة، إذا أردنا حقاً أن نتحرك نحو تعددية أطراف أكثر فعالية، فيجب أن تكون الدبلوماسية الوقائية والوساطة خيارين حقيقيين، وكذلك إصلاح مجلس الأمن الذي لا مفر منه. ولهذا السبب، قدمت المكسيك اقتراحاً بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بغية إعطاء زخم للمفاوضات الجارية في الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق كي يتسنى للمجلس إنجاز عمله على وجه السرعة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرافاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للرئاسة الروسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة والحسنة التوقيت، ونشكر السيد لافروف والأمين العام على آرائهما الثاقبة وإحاطتهما اللتين أكدتا من جديد أهمية تعددية الأطراف.

لقد تم الاعتراف بتعددية الأطراف بوصفها نهجاً راسخاً للتصدي للتحديات العالمية. إن تعددية الأطراف الفعالة، التي تعمل في إطار ميثاق الأمم المتحدة، ضرورية لضمان السلام والأمن الدوليين. ويتطلب تحقيق ذلك التزاماً قوياً بدعم القانون الدولي، وتعزيز الشفافية والمساءلة، والتقييد بالمبادئ المحددة في ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أنشأ ميثاق الأمم المتحدة إطاراً شاملاً للمبادئ والمعايير التي يجب أن تتقيد بها الدول الأعضاء في علاقاتها بعضها مع بعض.

ولقد كانت مصر دوما داعما رئيسيا للنظام الدولي المتعدد الأطراف وعاملا مؤثرا في استقراره، حيث كانت في طليعة الدول الموقعة على الميثاق ولعبت دورا رائدا في تأسيس منظمات دولية أخرى، مثل منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن تدشين تجمعات وتحالفات فاعلة في المحافل الدولية مثل حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 والصين. وبعد أكثر من 75 عاما على نشأة الأمم المتحدة، تسلت إلى منظومة العمل الدولي المتعدد الأطراف ممارسات تهدد القيم التي تأسست عليها المنظومة الدولية. وأود أن أطرح على المجلس بعض ما نراه من تلك الممارسات التي تمثل لدينا دواع للقلق على مستقبل المنظومة متعددة الأطراف.

أولا، التراجع الملحوظ عن المبادئ الأساسية التي قامت عليها الأمم المتحدة ومحاولات الاقتتات على مبدأ سيادة الدول والسعي المستمر للتدخل في شئونها الداخلية تحت ذرائع متعددة ومتباينة بحسب الأحوال.

ثانيا، استئثار بعض الدول الكبيرة بصنع القرار ورسم السياسات الدولية في التعامل مع حالات بعينها، وخاصة في أفريقيا، دون فهم لطبيعة الأمور على الأرض ودون تشاور كاف مع دول القارة أو تنسيق مع آلياتها الإقليمية وفي تجاهل للتطورات التي طرأت على القارة الأفريقية على مدار العقود السبعة الماضية.

ثالثا، تبني العديد من الدول معايير مزدوجة في تعاطيها مع القرارات المطروحة في الأمم المتحدة بحيث تحدد أنماط تصويتها ليس وفقا للاعتبارات الموضوعية واتساقها مع الميثاق، بل وفقا للأطراف المعنية بكل مسألة وطبيعة العلاقات السياسية والروابط القائمة مع كل منها.

رابعا، السعي المستمر لتسييس المحافل الدولية ذات الطبيعة الفنية على نحو يضر بتلك المحافل ويضعف من قدرة الدول على تحقيق التوافق، بما يؤدي إلى تعطيل جوانب من العمل الدولي المتعدد الأطراف، مثل التجارة الدولية والعمل التنموي وسبل مواجهة تغير المناخ.

(جمهورية إيران الإسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية)، أن الولايات المتحدة انتهكت التزاماتها الدولية تجاه الشعب الإيراني من خلال فرض عقوبات أحادية الجانب تُعتبر غير قانونية بموجب قانونها الدولي. إن حكم محكمة العدل الدولية نهائي وملزم، ويتطلب من الولايات المتحدة الامتثال لقرارها.

وفي الختام، ينبغي أن يكون التعاون، لا المواجهة، حجر الزاوية في تعددية الأطراف. تعزز النهج التعاونية الثقة وتبني توافق الآراء وتشجع الحلول المستدامة للتحديات العالمية. ويمكن لتعددية الأطراف، من خلال التعاون في حل المشاكل والمشاركة مع جميع الأطراف، أن تتصدى بفعالية للتحديات التي تواجه عالمنا اليوم. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون الدبلوماسية والحوار والتفاوض هي الوسائل المفضلة لحل النزاعات بين الدول الأعضاء.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

**السيد محمود (مصر):** أهنتكم، سيدي الرئيس، على رئاسة روسيا لمجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل وعلى اختيار هذا الموضوع الهام لجلسة اليوم، وهو موضوع توليه مصر أهمية خاصة، لا سيما وأنه يأتي في سياق عالمي يتسم بالتعقيد، تتعدد فيه المصاعب على نحو يتطلب تعزيز التعاون في إطار منظومة العمل الدولي المتعدد الأطراف، بما يضمن تعزيز فاعليتها وقدرتها على تجاوز هذه التحديات التي تؤثر على الدول النامية وعلى الدول الأفريقية بشكل خاص.

وإذا كنا اليوم بصدد الحديث عن تعزيز العمل المتعدد الأطراف واستعادة فاعلية منظومة الأمم المتحدة كما عبرت عنها مبادئ الميثاق، يتعين أولا التذكير بتاريخ المنظومة وأهداف الميثاق الذي أسسها. لقد مثل التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945 مرحلة فاصلة في تاريخ الإنسانية، اتخذت فيه الأسرة الدولية قرارا واعيا بإقامة العلاقات الدولية على أسس التعاون والتوافق وإعلاء قيم العدل والسلام والعيش المشترك وتحقيق منظومة فعالة للأمن الجماعي، مع الإقرار بمبدأ المساواة بين جميع الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

باهتمام الأفكار والمقترحات القيمة التي يطرحها الأمين العام في أوراق السياسات وتحضيراً لـ "مؤتمر القمة المعني بالمستقبل" في العام المقبل، والتي تستند إلى ما سبق أن طرحه في تقريره "خطتنا المشتركة" (A/75/982). ونتطلع للإسهام المهم لتطوير خطة جديدة للسلام عبر شراكة فعالة مع المنظمات الإقليمية. هذه فرصة سانحة يتعين عدم إهدارها. ونعمل لبناء التوافق الدولي على ذلك الصعيد في العام المقبل.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** بادئ ذي بدء، إنه لمن دواعي سروري العميق بشكل شخصي أن أراكم، سيدي الرئيس، تترأسون مجلس الأمن اليوم، ويشكركم وفد بلدي ويشكر الرئاسة الروسية على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن الأمن الدولي وتعددية الأطراف الفعالة. والشكر موصول للأمين العام على إحاطته الهامة.

يواجه السلام والأمن الدوليان اليوم تهديدات متعددة ناشئة عن انتهاكات مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمنافسات بين القوى العظمى وتجدد سباق التسلح العالمي وانتشار النزاعات والمنازعات وتفشي الإرهاب والكرهية وكرهية الإسلام، فضلا عن الجريمة المنظمة وتزايد الفقر واستفحال الآثار المناخية. ونعتقد أنه لا يمكن التغلب على تلك التحديات المتعددة الأبعاد والعالمية إلا من خلال التعاون المتعدد الأطراف.

إننا نرفض وجود عالم أحادي القطب أو ثنائي القطب أو حتى ما يسمى بالعالم المتعدد الأقطاب إذا كانت تهيمن عليه قلة من الدول الكبيرة والقوية. فمن شأن هذا الأمر أن يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. ونسعى إلى تعددية أطراف فعالة - نظام متعدد الأطراف مبني على أساس مقاصد الميثاق ومبادئه، نظام يكفل لكل دولة عضو صوتا متساويا ومصالحة متساوية.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نعرب عن قلقنا إزاء بعض المفاهيم الجديدة التي طُرحت في بعض مناقشاتنا داخل الأمم المتحدة، مثل تعددية الأطراف "القائمة على تعدد أصحاب المصلحة" وتعددية الأطراف "المتشابكة الصلات". فتلك المفاهيم أيضا تتناقض مع

خامسا، المحاولات المستمرة لتقليص الدور القيادي الرئيسي لكافة الدول وإسهامها في العمل الدولي المتعدد الأطراف في مختلف الموضوعات لصالح أطراف أخرى غير حكومية، وهو تطور بالغ الخطورة. فمع إقرارنا بدور المجتمع المدني وغيره من الأطراف غير الحكومية، إلا أن هذا الدور يتعين أن يظل داعما للجهد الحكومي ومكملا لجهود الدول وليس بديلا عنها أو خصما منها.

ترى مصر أن الإصلاح الشامل للمنظومة الدولية المتعددة الأطراف لن يتأتى سوى من خلال بعض الخطوات الضرورية، منها:

أولا، توصل الدول الأعضاء إلى قناعة بأنه لا سبيل للعيش المشترك وإعلاء قيم العدل والمساواة إلا عبر العودة إلى مبادئ الميثاق بوصفها أساس التوافق الدولي المؤسس للمنظومة الدولية الراهنة، مع العمل على تطوير هذه المبادئ لمواكبة التحديات التي تواجه البشرية.

ثانيا، العمل الفوري على إصلاح منظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية، وفي القلب منها منظمات "بريتون وودز" وغيرها من المؤسسات المالية الدولية. وهي خطوة ضرورية لتمكين الدول النامية من مواجهة تحديات عالمية مثل تغير المناخ والأمن الغذائي، وذلك اتساقا مع ما نادى به مصر، بدعم من قادة العالم والأمين العام خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته السابعة والعشرين الذي عُقد في شرم الشيخ العام الماضي، فضلا عن إصلاح النظام التجاري متعدد الأطراف.

ثالثا، إعادة النظر في منظومة الأمن الجماعي الحالية المتمثلة في مجلس الأمن الذي لم يعد معبرا عن الواقع الدولي الراهن بعد عقود من تعقد الممارسة الدولية. وتدعم مصر المفاوضات الحكومية لإصلاح مجلس الأمن. وتدعو كافة الدول لتبني الرؤية الشاملة التي قدمتها أفريقيا في توافق إيزولوني وإعلان سرت، بما يصوب الظلم التاريخي الواقع على الدول الأفريقية وجعل مجلس الأمن أكثر عدالة وتمثيلا للعالم النامي. ويتعين أيضا العمل مع الآليات الإقليمية والمنظمات الإقليمية.

تشارك مصر بفاعلية في الحوار الدائر حاليا حول مستقبل منظومة الأمم المتحدة وإعادة تموضعها في عالم متغير وتتابع

العسكرية، بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، واحترام مبادئ الميثاق، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتقيد الإنفاق العسكري وعمليات نشر القوات الاستقرائية، وتجنب التكتلات والتحالفات العسكرية. لقد قوضت التوترات العالمية المتصاعدة صرح تحديد الأسلحة ونزع السلاح برمته. إن سباق التسلح غير المنضبط، الذي يشمل الآن عدة أسلحة جديدة وساحات للتنافس، سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى نزاع كارثي تشارك فيه دول مدججة بالأسلحة التقليدية والنووية. ويمكن للأمم المتحدة، بل وينبغي لها، أن تأخذ زمام المبادرة في إحياء عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح، على أساس توافق الآراء الذي تحقق في عام 1978 في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والتي تمثلت مبادئها الأساسية في تحقيق أمن متساو لجميع الدول، وكفالة الأمن الوطني بأدنى مستوى ممكن من التسلح، والحفاظ على التوازن العسكري وضبط النفس المتبادل على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويجب علينا أيضاً أن نحظر العقائد العسكرية الخطيرة، وخاصة الافتراض بأن الحروب التقليدية يمكن خوضها بين الدول المسلحة نووياً بدون خوف من التصعيد النووي.

ويمكن لمجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام الاضطلاع بالمزيد من الإجراءات لتعزيز التسوية السلمية للمنازعات من خلال الطرائق المتعددة المتاحة بموجب الفصول السادس والسابع والثامن من الميثاق. وينبغي للخطة الجديدة للسلام، التي أشار الأمين العام إليها، أن تعالج أيضاً الأسباب الأساسية للنزاع، بما فيها الفقر والجوع، والاحتلال والقمع الأجانب، والظلم، وانتهاكات حقوق الإنسان، والآثار البيئية والمناخية.

وأخيراً، لا يمكن بناء تعددية الأطراف الفعالة إلا على أسس مؤسسات دولية قوية. وينبغي توسيع مجلس الأمن ليصبح أكثر تمثيلاً وخضوعاً للمساءلة وديمقراطية وشفافية وفعالية. وينبغي ألا يصبح نادياً موسعاً للدول الكبيرة والقوية. ومع ذلك، فإن إصلاح مجلس الأمن في حد ذاته لا يوفر الحل الشافي لضمان تعددية الأطراف الفعالة. ويجب أن يقرن بالاستفادة الكاملة من الإمكانيات الكبيرة للجمعية العامة، وتفعيل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، والأهم من ذلك،

ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتوخى نظاماً دولياً يتألف من دول أعضاء متساوية وذات سيادة. وتعددية الأطراف الفعالة بإمكانها أن تتصدى للتهديدات الحالية والناشئة للسلام والأمن الدوليين. ويجب أن يكون تعزيز الاحترام العالمي والمستمر للمبادئ الأساسية للميثاق من جانب جميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها أو نفوذها، جزءاً لا يتجزأ من ذلك المسعى. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للأمين العام أن يعد استعراضاً سنوياً للحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، يحدد فيه الحالات التي تنتهك فيها مبادئ الميثاق وقرارات المجلس أو لا تزال دون تنفيذ. ويجب على المجلس أن يتخذ قرارات جريئة لضمان امتثال الدول لمبادئ الميثاق وقراراته ومقرراته. والمجلس لديه العديد من الوسائل المختلفة بموجب الميثاق لضمان هذا الامتثال.

لقد أشار الأمين العام بحق إلى إنهاء الاستعمار بوصفه إنجازاً رئيسياً للأمم المتحدة. بيد أن الحالة في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي تشكل مثلاً رئيسياً على عدم التقيد بالميثاق وقرارات مجلس الأمن، حيث تقوض الهند وتقمع ممارسة الشعب الكشميري لحقه في تقرير المصير، الذي حدده مجلس الأمن، على مدى سبعة عقود من البطش والتحايل. وثمة حالة أخرى هي الحالة في فلسطين المحتلة. إن الاحتجاجات على الالتزام بالميثاق تبدو جوفاء عندما لا يتخذ أي إجراء للتصدي لتلك الانتهاكات الصارخة للميثاق وقرارات مجلس الأمن بشأن مسألتين ما فتئتاً تدرجان في جدول أعمال المجلس على مدى السنوات الـ 75 الماضية.

ثانياً، إذا كان للعالم أن يتجنب كارثة عالمية، فمن الضروري الآن معالجة التوترات المتصاعدة بين القوى العسكرية الكبرى. ونأمل في أن تبذل جهود مخلصه لإنهاء الحرب في أوكرانيا على أساس الميثاق والاتفاقات الدولية. ونأمل ألا يستمر تأجيج التوترات في آسيا. ويساورنا القلق إزاء توسع التحالفات العسكرية وزيادة الإنفاق والقدرات العسكرية. تهدد هذه التطورات أيضاً السلام والاستقرار في جنوب آسيا والمحيط الهندي.

وينبغي لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام القادم أن يؤكد من جديد الالتزام الرسمي، وخاصة من جانب الدول ذات الأهمية

يؤدي دورا رئيسيا في تفسير المعايير الدولية وينبغي ألا ينظر إليه على أنه عمل غير ودي بين الدول المتحضرة.

والدفاع عن الميثاق يعني التقيد بمبادئه الأساسية والامتثال للمحاكم الدولية، فضلا عن المشاركة النشطة في عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة، لضمان تحقيق نتائج بناءة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأسلط الضوء على إعلان مانيليا، الذي يؤكد من جديد المبادئ الأساسية للميثاق، بما في ذلك التزام جميع الدول بتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية على نحو لا تتعرض فيه العدالة والسلام والأمن الدوليان للخطر. وإعلان مانيليا، بوصفه مبادرة من بلدان عدم الانحياز، يظل مهما كما كان دائما بينما نواجه تحديات معقدة مترابطة لسيادة القانون والميثاق، بما في ذلك في سياق الخطة الجديدة للسلام.

إن وجود مجلس أمن شامل وشفاف ومصالح وتمثيلي أمر أساسي لتعددية الأطراف الفعالة. وينبغي للمجلس بعد إصلاحه أن يتمكن من الاستجابة بشكل حاسم وسريع لتحديات القرن الحادي والعشرين والتهديدات للسلام والأمن الدوليين. وينبغي أن يسلط الضوء على أساليب العمل المحسنة الرامية إلى ضمان مشاركة أكبر من جانب غير الأعضاء. وينبغي أن تشمل أيضا آلية معززة للمشاورات بين مجلس الأمن والمجموعات الإقليمية والأفرقة الفرعية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أنه بالنسبة للفلبين، ستزدهر تعددية الأطراف التي تركز على الناس كعامل لتحقيق الوحدة ومنصة لإدماج وتمكين الدول ومواطنيها. ويجب أن تكون تعددية الأطراف التي تتمحور حول الناس عملية مستمرة، حتى فيما نواصل مواجهة التحديات العالمية في خضم توترات جيوسياسية ومنافسة استراتيجية. وستكون تعددية الأطراف فعالة إذا التزمنا بالمبادئ التي نعتز بها بشدة، وهي عدم الاعتداء وعدم التدخل والتعايش السلمي واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والمساواة والمنفعة المتبادلة.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

إصلاح مؤسسات بريتون وودز وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. وباختصار، يجب أن تكون تعددية الأطراف الفعالة شاملة وجامعة ومنصفة. وستعمل باكستان بدأب لتعزيز تعددية الأطراف الفعالة، بما في ذلك في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

**السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن تعددية الأطراف. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه.

ذكر فرديناند رومولديز ماركوس الابن،

”في خضم موجات المد والجزر العالمية المحفوفة بالتحديات، تتمثل صابورة مهمة في تحقيق استقرار سفينتنا المشتركة، أي نظامنا الدولي المفتوح والشامل للجميع والقائم على القواعد، الذي يحكمه القانون الدولي ويسترشد بمبادئ الإنصاف والعدالة“ (A/77/PV.5، الصفحة 3).

والفلبين، إذ تأخذ ذلك في الاعتبار، وبوصفها عضوا مؤسسا فخورا للأمم المتحدة، تؤكد من جديد التزامها بميثاق الأمم المتحدة ومبادئها وتمسكها بالراسخ بسيادة القانون بين الأمم. ونرفض أي محاولة لإنكار أو إعادة تعريف فهمنا المشترك لتلك المبادئ. ويمثل إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول لعام 1970 فهمنا المشترك لتلك المبادئ. في تعددية الأطراف، يشكل القانون الدولي عامل تكافؤ كبير بين الدول.

وقد بذلت الفلبين، من جانبها، لتعزيز إمكانية التنبؤ بالنتائج بموجب القانون الدولي واستقراره في التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن. ويوفر القانون الدولي أساسا قويا للحوار وتوافق الآراء في معالجة الخلافات. ومن خلال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، قدمنا مثلا على الكيفية التي ينبغي بها للدول أن تحل خلافاتها بالعقل والصواب. إن اللجوء إلى التسوية السلمية للمنازعات الدولية من خلال التحكيم والمحاكم الدولية ذات المصادقية والمختصة

والتعاون الاقتصادي فيما بينها وحماية المنافع المشتركة. ولبلوغ هذا الهدف، ينبغي على جميع الدول الأعضاء التمسك بالأسس التي قامت عليها منظومة الأمم المتحدة والتي يعكسها ميثاقها، إلى جانب أحكام القانون الدولي والأعراف المستقرة في العلاقات الدولية ومنع استنباط وتعويم مصطلحات ومفاهيم جديدة للالتفاف على أحكام ومبادئ القانون الدولي، من قبيل ما يسمى "النظام الدولي القائم على القواعد"، وهي مصطلحات ومفاهيم لم تحظ يوماً بتوافق الدول الأعضاء حولها.

إن تطوير وتحسين عمل الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة يتطلب المزيد من الموضوعية والتخطيط الرشيد لإدارة مناقشاتها ومعالجة البنود التي يتم إدراجها على جداول أعمالها. ففي السنوات الأخيرة، شهدت الجمعية العامة ازدياداً ملحوظاً في عدد البنود المدرجة على جدول أعمالها، كما ازدادت - وبصورة غير مسبوقه - عدد القرارات المتخذة دون توافق في الآراء واللجوء في العديد من الحالات إلى الدفع باتجاه التصويت عليها على الرغم من المعرفة المسبقة بوجود جوانب خلافية جوهرية على المستويين المضموني والإجرائي. كما شهد مجلس الأمن استقطاباً سياسياً حاداً، تعمدت من خلاله بعض الدول دائمة العضوية إلى إعادة ترتيب المسائل ذات الأهمية وخط الأولويات، وذلك ضمن مساعيها لحرفه عن غرضه الرئيسي في حفظ السلم والأمن الدوليين نحو تسخيرها لخدمة حساباتها السياسية الضيقة وأجنداتها الهدامة.

لقد واجه النظام المتعدد الأطراف، الذي تجسده منظمة الأمم المتحدة، خلال العقدين الماضيين تحديات جمة خلال تعامله مع عدد من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تجلى ذلك في الفشل الذريع في منع الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 وفي عدم القدرة على إنهاء مأساة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عقود وفي مواجهة تزايد التهديدات الإرهابية وتقشي الجوائح والأمراض وتفاقم المعاناة الإنسانية جراء الفقر والجوع والعطش وفقدان الرعاية الصحية. إن الحفاظ على التعددية الحقيقية يقتضي إصلاح الهياكل الحالية، وفي مقدمتها توسيع مجلس الأمن، بما يعكس

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): أود، بداية، أن أرحب بترؤس معالي السيد سيرغي لافروف وزير خارجية الاتحاد الروسي لهذه الجلسة، وأن أتقدم بالشكر للوفد الروسي على عقد هذه الجلسة الهامة في توقيتها ومضامينها ودلالاتها.

ينضم وفد بلدي للبيان الذي سيدلي به وفد أذربيجان نيابة عن دول حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي سيدلي به وفد فنزويلا نيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

لقد جسدت منظومة الأمم المتحدة، ومنذ إنشائها قبل قرابة 80 عاماً، الواجهة الأساسية للمنظومة الدولية التعددية الأطراف وساهمت بشكل مباشر في تسوية النزاعات بالطرق السلمية وتصفية الاستعمار وحفظ السلام وبنائه وتعزيز جهود منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب. لقد تبنى ميثاق الأمم المتحدة تقسيماً واضحاً وضوابط محددة لعمل أجهزته الرئيسية، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن والهيئات الأخرى المنشأة بموجب الميثاق. كما أفرد الميثاق العديد من الأحكام التي تنظم آليات وضوابط وحدود ممارسة كل من هذه الأجهزة لمهامه المرسومة بالشكل الأمثل. لهذا، ينبغي الحرص على مراعاة تلك الأحكام لدى مباشرة تلك الأجهزة لمهامها وأنشطتها وأن تقوم بالوظائف المنوطة بها دون أي تجاوز لولايتها أو تداخل أو تعارض في أنشطتها مع عمل الأجهزة الأخرى، وبما يحول دون إيجاد حالة من الفوضى أو التنافس بين تلك الأجهزة، سواء على مستوى آلية صنع القرار أو حتى إدارة الأزمات والنزاعات الدولية.

لقد أثرت آليات وأساليب عمل منظومة الأمم المتحدة بشكل كبير على تنمية العلاقات الودية بين الدول الأعضاء وتأثرت بنفس القدر بالتحديات المتصاعدة التي فرضها واقع العلاقات الدولية المتبدل، مما يستدعي الحاجة لإجراء مراجعات دائمة وشاملة لتلك الآليات ولأساليب العمل، سواء على المستوى المضموني أو الإجرائي. إن المقومات الأساسية للنهوض بعمل الأمم المتحدة تتمثل في تجسيد معاني التعددية الحقيقية عبر تعزيز قيم السلام وتسوية النزاعات بالطرق السلمية والمساواة في السيادة بين كافة الدول الأعضاء والتنمية

المتحدة والاتحاد الأوروبي وأثرت سلباً على كافة نواحي حياته وخلفت عدداً كبيراً من النازحين واللاجئين، كلها جوانب تُمثل انتهاكات فاضحة لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

في الختام، أود التأكيد على أننا اليوم بحاجة، وأكثر من أي وقت مضى، إلى مراجعة أساليب وطرائق العمل داخل منظومة الأمم المتحدة وإلى ضمان تعزيز التعددية الحقيقية المستندة إلى الميثاق، وذلك من خلال احترام مقاصد ومبادئ الميثاق وتحقيق الأهداف التي نشدها الآباء المؤسسون لمنظومة الأمم المتحدة ورفع فعالية وكفاءة عملها بما يؤدي إلى رفع مصداقيتها على المستوى الدولي.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمة المتكلمين لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق هذه الجلسة حتى الساعة 15/00.

عُلقت الجلسة الساعة 13/20

التمثيل الحقيقي والواقع الجديد للعلاقات الدولية وإصلاح المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بما يجعلهما يلبيان مصالح الدول النامية، وبخاصة دول الجنوب. كما يقتضي أيضاً التصدي، وبشكل فاعل، لمحاولات التلاعب بأحكام الميثاق وتجاوزها أو إساءة تفسير أحكامه لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء أو افتعال وتسيير صراعات دامية ونشر الفوضى والإرهاب ومضاعفة معاناة الشعوب وتركها بعيداً خلف ركب التنمية.

لقد وقع بلدي، سورية، خلال العقد الماضي، ضحية لفقدان التعددية الحقيقية ولاستغلال بعض الدول لمنظومة الأمم المتحدة منصة لخدمة سياساتها العدائية والتدخلية في شؤونها. إذ تركت سورية وحيدة في مواجهة تهديدات أعتى التنظيمات الإرهابية شراسة ونُهبت مواردها وثرواتها الوطنية على أيدي قوات أجنبية تتواجد بشكل غير شرعي على أراضيها وتفاقت المعاناة الإنسانية لشعبها جراء إجراءات قسرية أحادية لا شرعية ولا إنسانية ولا أخلاقية فرضتها عليه الولايات